الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية

– دراسة حالة بنكي البركة الجزائر والقرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019) –

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

العلوم الاقتصادية– تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتان:

هيمه مريم

صحراوي مبروكة

إشراف الدكتور:

دريدي بشير

لجنة المناقشة

حبيب كريمة	محاضر – أ	جامعة الشهيد حمه الأخضر –الوادي–	مقيم أول
دريدي بشير	محاضر – ب	جامعة الشهيد حمه الأخضر –الوادي–	مشرف
غربي العيد	محاضر – أ	جامعة الشهيد حمه الأخضر –الوادي–	مقيم ثاني

الموسم الجامعي:2021/2020

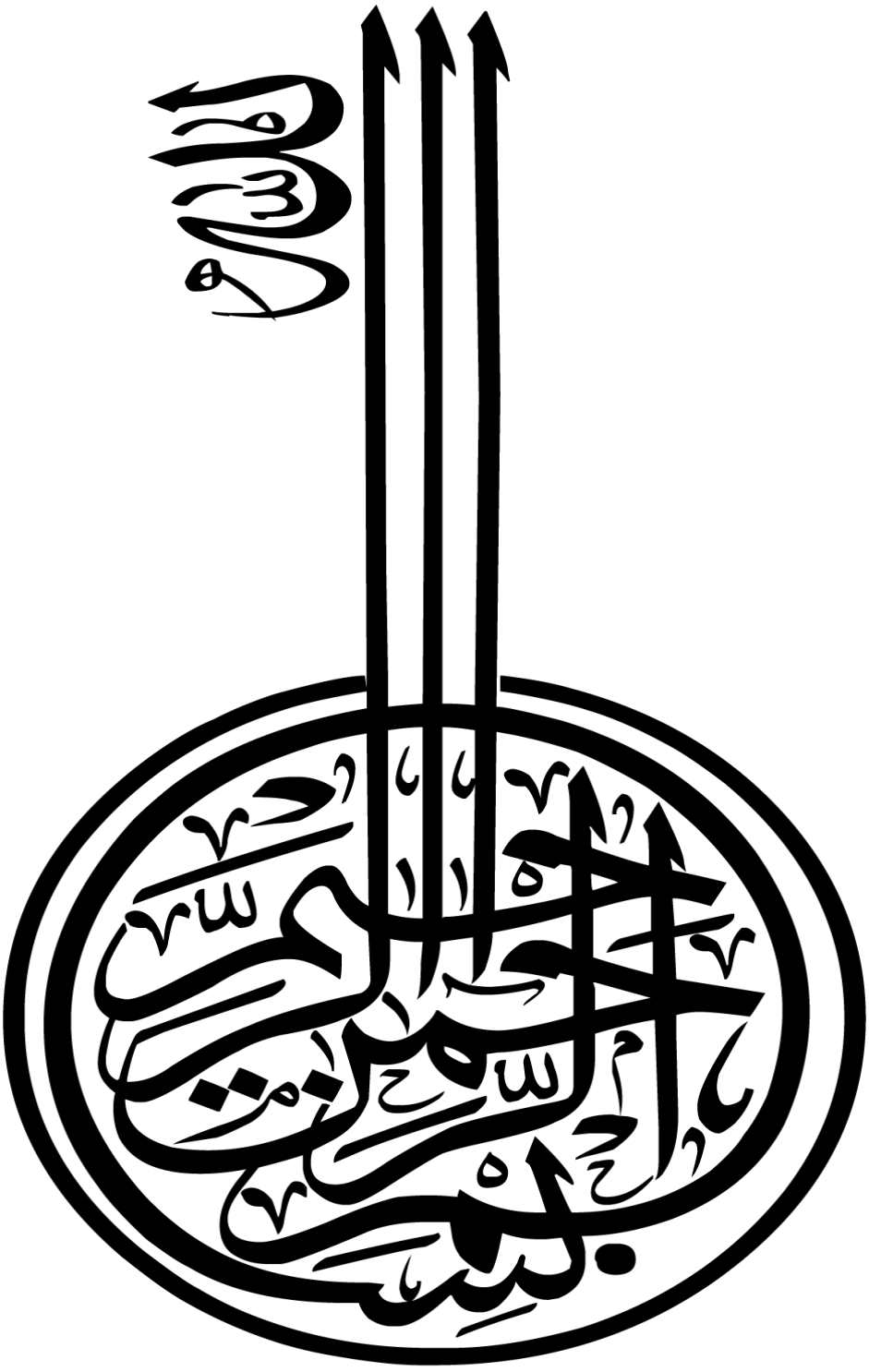

إهـداء

الحمد لله الذي أضاء بالقرآن القلوب ، وأشهد أن لا اله إلا الله وأن سيدنا محمد رسول الله ، أرسله بالنور الساطع و الضياء اللامع فهدى به الأمة و أتم به النعمة ... صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين ومن اهتدى بهديه وسار على ضوئه إلى يوم الدين.

وبعد:

أهدي أنفاس قلمي رحيقا منه يصنع الشهد شفاء والشمع ضياء ، إليكما **والداي الوقورين،**

طالبة من العلي الكريم أن يحفظكما ويبقيكما ذخرا وسندا لي ولجميع أفراد الأسرة الكريمة ...

أهديها لكم يا من آزرتموني وتقاسمت معكم عبئي ومشقتي ،أنتم إخوتي وأخواتي ...

أهديها ل كل جذور وفروع شجر العائلة الحميمة : أنتم المتوفون –رحمكم الله برحمته الواسعة – وأنتم الباقون – أدامكم الله بصحة وعافية –

أهديها إليكم أساتذتي الكرام لوجه الله الكريم الغفار ...

أهديها إليكم خلان الوفاء ورفقاء الدرب ، كلكم يا من جمعنا تحت سقف وأحد عبر السنين...

وأهدي أخيرا هذه الوصفة المتواضعة إلى جميع طلبة العلم وأخص بالذكر طلبة العلوم الاقتصادية ،لعلها تزيل غموضا يبدد التباسا ويكسح جهلا ، فخذوه بالقبول الحسن ...

وشكرا

مريم هيمه

إهـداء

اهـــدي هذا العمـــل المتـــواضع الى:

والديا الكريمين أطال الله في عمرهما

الى أخي ومعلمي وقدوتي ميلود

الى زوجي العزيز بارك الله لي فيه

الى اخوتي الأعزاء

الى كل من دعاء لي وكان معي عونا في دراستي

أهديهم ثمرة تعبي هذا...

صحراوي مبروكة

شكر وعرفان

يقول الله سبحانه وتعالى في القرآن المجيد:

(وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ)

(سورة إبراهيم ، الآية 7)

ونزولا عند هذه الآية الكريمة فقد وجب الشكر علينا بدءا بربنا العلي العظيم ، الأول والآخر تبارك عز وجل ، الذي له الحمد الأجزل والشكر الأجمل نظير نعمه التي لا تعد ولا تحصى علينا جميعا ... ومنها توفيقنا المبارك في مسارنا التعليمي التعلمي خلال مسيرة حياتنا المتواضعة هذه والمتوجة بأنهائنا مذكرة تخرجنا الخاصة بالتدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر – العلوم الاقتصادية – تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي ، فاللهم ربنا أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت علينا وعلى والدينا وأن نعمل صالحا ترضاه، آمين يارب العالمين.

وقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ) ، (رواه أحمد وأبو داود والبخاري في الأدب المفرد وابن حبان والطيالسي، وهو حديث صحيح صححه العلامة الألباني).

وبناء عن الحديث النبوي الشريف السالف ، يشرفنا كثيرا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير وجميل العرفان والتوقير للأستاذ الفاضل المفضال دريدي بشير الكفء القدير ، دين قبوله الإشراف على هذا العمل العلمي بصدر الأبوة الرحب الودود والأخوة المعطاءة بكل سخاء وجود ... إي نعم نعم ، لقد قدم لنا توجيهات جمة سديدة ، ونصائح كثيرة رشيدة ، وملاحظات قيمة عديدة علمية وعملية كانت كلها لنا نبراسا هادية ومفيدة...

وإن كنا له ممتنين أشد الامتنان على ما أبداه لنا من صبر نموذجي وجهد بيداغوجي وتضحيات خلال إنجاز هذا العمل ، فله منا أسمى عبارات التقدير والاحترام ، الشكر والإكرام ومن خلاله إلى كافة أساتذتنا الميامين في قسم العلوم الاقتصادية بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، لهم منا كلهم أجمعون عميق الشكر وعريق الامتنان ... سائلين المولى ربنا الكريم الأكرم أن يديم عليهم جميعا نعمه الظاهرة والباطنة ، اليوم وغدا، آمين يامجيب الدعاء سبحانك وتعالى ، آمين ...

الملخص:

تناولت هذه الدراسة قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة بنك البركة الجزائر وبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019)، وهذا للوقوف على مدى كفاءتهما في التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح.

حاولنا خلال هذه الدراسة التطرق إلى مفهوم الكفاءة التشغيلية والمتمثل في التوليفة المثلى بين أدنى تكلفة وأعلى ربح ، مكوناتها، طرق قياسها، كما قمنا بدراسة تطبيقية تحليلية ومقارنة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية بين بنكي البركة الجزائر والقرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019).

وتوصلت الدراسة إلى أن ادارة بنك البركة الجزائر أفضل تحكما في التكاليف من بنك القرض الشعبي الجزائري،كذلك بنك الجزائر حقق أرباح أكثر من بنك القرض الشعبي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة التشغيلية، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، هامش الربح، مضاعف حق الملكية.

Résumé:

Cette étude a porté sur la mesure de l'efficacité opérationnelle à l'aide du modèle de retour sur capitaux propres، une étude de cas d'Al Baraka Bank Algeria et de la People's Credit Bank of Algeria pour la période (2016-2019).

A travers cette étude، nous avons tenté de répondre au problème posé qui est :

Dans quelle mesure les banques commerciales sont-elles capables d'atteindre des niveaux d'efficacité opérationnelle ?

Si bien que nous avons touché au cours de cette étude à la notion d'efficacité opérationnelle، qui est représentée dans la combinaison optimale entre le coût le plus bas et le profit le plus élevé ainsi que ses composants، et ses méthodes de mesure.

Nous avons également mené une étude analytique appliquée et comparative à l'aide d'un ensemble d'indicateurs financiers entre Al Baraka Bank Algeria et le Crédit Populaire Algérien pour la période (2016-2019).

Et nous sommes arrivés à la conclusion que la gestion de la Banque Al-Baraka d'Algérie est meilleure pour contrôler ses coûts que la Banque Populaire de Crédit d'Algérie، et aussi que la Banque d'Algérie réalise plus de bénéfices que la Banque Populaire de Crédit d'Algérie.

les mots clés : Efficacité opérationnelle, rendement des capitaux propres, rendement des actifs, marge bénéficiaire, multiplicateur de capitaux propres

Summary:
This study dealt with measuring operational efficiency using the return on equity model، a case study of Al Baraka Bank Algeria and the People's Credit Bank of Algeria for the period (2016-2019).
Through this study، we tried to answer the problem posed، which is:
To what extent are commercial banks able to achieve levels of operational efficiency?
So that we touched during this study to the concept of operational efficiency، which is represented in the optimal combination between the lowest cost and highest profit as well as its components، and methods of measurement.
We also conducted an applied analytical and comparative study using a set of financial indicators between Al Baraka Bank Algeria and the Algerian People's Credit for the period (2016-2019).
And we came to the conclusion that the management of Al Baraka Bank of Algeria is better in controlling its costs than the Popular Credit Bank of Algeria،and the Bank of Algeria also achieves more profits than the Popular Credit Bank of Algeria.
key words: Operational efficiency, return on equity, return on assets, profit margin, equity multiplier

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
المقدمة	
الفصل الأول: الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية	
المبحث الأول: ماهية الكفاءة المصرفية	10
المطلب الأول: المفهوم العام للكفاءة في النشاط الاقتصادي	10
الفرع الأول: مفهوم الكفاءة لغة واصطلاحا	10
الفرع الثاني: الكفاءة والمفاهيم الاقتصادية ذات الصلة بها	11
المطلب الثاني: مفهوم الكفاءة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها	12
الفرع الأول: مفهوم الكفاءة المصرفية	13
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة فيها	13
المطلب الثالث: أنواع الكفاءة المصرفية	14
الفرع الأول: أنواع الكفاءة المصرفية	14
الفرع الثاني:كفاءة وفرات الحجم	15
الفرع الثالث:كفاءة وفرات النطاق	15
الفرع الرابع: الكفاءة –X	16
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية	17
المطلب الأول: مفهوم الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية	17
الفرع الأول: تعريف الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية	17
الفرع الثاني: أهمية الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية	18
المطلب الثاني:مكونات الكفاءة التشغيلية ومقاربات تحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية.	18
الفرع الأول: مكونات الكفاءة التشغيلية	18
الفرع الثاني : مقاربات تحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية	20
المطلب الثالث: محددات وقياس الكفاءة التشغيلية	21

الفرع الأول: محددات الكفاءة التشغيلية	21
الفرع الثاني: مؤشرات قياس الكفاءة التشغيلية	23
المبحث الثالث: استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية في قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية	29
المطلب الأول: التعريف بنموذج العائد على حقوق الملكية و القوائم المالية المستخدمة	31
الفرع الأول: وصف نموذج العائد على حقوق الملكية وتاريخه.	31
الفرع الثاني: أهم القوائم المالية المستخدمة في نموذج العائد على حقوق الملكية.	32
المطلب الثاني: المؤشرات المستخدمة في نموذج العائد على حقوق الملكية	35
المطلب الثالث: فوائده وحدود تحليله	45
الفرع الأول: فوائده	45
الفرع الثاني: وحدود تحليله	45
خلاصة الفصل الأول	46
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية للنموذج على بنكيي البركة والقرض الشعبي الجزائري للفترة(2016-2019)	
المبحث الأول : التعريف بالبنوك محل الدراسة	49
المطلب الأول : عرض هيكل المنظومة المصرفية الجزائرية	49
المطلب الثاني :عرض لمجموعة البركة المصرفية الجزابرية	51
المطلب الثالث : عرض لبنك القرض الشعبي CPA	52
المبحث الثاني: قياس الكفاءة التشغيلية لكل من بنك البركة الجزائر وبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019)	53
المطلب الأول : عرض القوائم المالية لبنك البركة الجزائري للفترة(2016-2019)	53
المطلب الثاني: عرض القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة(2016-2019)	61
المطلب الثالث: تطبيق مؤشرات نموذج العائدعلى حقوق الملكية على بنك البركة الجزاءر والقرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019)	64

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة	66
المطلب الاول: تحليل مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري للفترة (2016-2019)	66
المطلب الثاني :تحليل مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019)	67
المطلب الثالث : مقارنة الكفاءة التشغيلية للبنكين محل الدراسة	68
خلاصة الفصل الثاني	72
الخاتمة	73
الملاحق	77
قائمة المصادر و المراجع	

فهرس الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01	الكفاءة الإنتاجية (التقنية والتخصصية) في المؤسسة المصرفية	**19**
الشكل رقم 02	نموذج(الهيكل السلوك، الأداء)	**22**
الشكل رقم 03	نموذج بطاقة الأداء التوازن	**26**
الشكل رقم 04	العلاقة بين مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية	**40**
الشكل رقم 05	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري	**50**
الشكل رقم 06	تمثيل بالأعمدة البيانية لمجموع الميزانية لبنك البركة الجزائرللفترة من 2016 الى 2019	**57**
الشكل رقم 07	تمثيل بالأعمدة البيانية لحقوق الملكية لبنك البركة الجزائر للفترة من 2016 الى 2019	**57**
الشكل رقم 08	تمثيل بالأعمدة البيانية لاجمالي الودائع لبنك البركة الجزائر للفترة من 2016 الى 2019	**58**
الشكل رقم 09	تمثيل بالأعمدة البيانية للتمويلات لبنك البركة الجزائر للفترة من 2016 الى 2019	**58**
الشكل رقم 10	تمثيل بالأعمدة البيانية لخارج الميزانية لبنك البركة الجزائر للفترة من 2016 الى 2019	**59**
الشكل رقم 11	تمثيل بالأعمدة البيانية للايراد المصرفي الصافي لبنك البركة الجزائر للفترة من 2016 الى 2019	**60**
الشكل رقم 12	تمثيل بالاعمدة البيانية للنتيجة الصافية لبنك البركة الجزائرللفترة من 2016 الى 2019	**60**

فهرس الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01	يمثل معايير كاملز CAMELS	**24**
الجدول رقم 02	مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية	**31**
الجدول رقم 03	نموذج للميزانية	**33**
الجدول رقم 04	نموذج حسابات النتائج	**34**
الجدول رقم 05	كفاءة مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية	**40**
الجدول رقم 06	أهم مقاييس المخاطرة	**43**
الجدول رقم 07	تطور الأصول لبنك البركة الجزائر للفترة (2016-2019)	**53**
الجدول رقم 08	تطور الخصوم لبنك البركة الجزائر للفترة (2016-2019)	**54**
الجدول رقم 09	تطور خارج الميزانية لبنك البركة الجزائر للفترة (2016-2019)	**55**
الجدول رقم 10	تطور حسابات النتائج لبنك البركة الجزائر للفترة (2016-2019)	**56**
الجدول رقم 11	تطور الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019)	**61**
الجدول رقم 12	تطور الخصوم لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019)	**62**
الجدول رقم 13	تطور حسابات النتائج لبنك القرض الشعبي الجزائري في الفترة (2016-2019)	**63**
الجدول رقم 14	تغيرات حقوق الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري في الفترة (2016-2019)	**64**
الجدول رقم 15	العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائر للفترة (2016-2019)	**64**
الجدول رقم 16	تطبيق مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019).	**65**
الجدول رقم 17	نسب العائد على حقوق الملكية للبنكين.	**68**
الجدول رقم 18	نسب العائد على الأصول للبنكين.	**69**
الجدول رقم 19	نسب مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية للبنكي	**69**
الجدول رقم 20	نسب منفعة الأصول للبنكين.	**70**
الجدول رقم 21	نسب مؤشر هامش الربح للبنكين.	**70**

فهرس الملاحق

الملحق	العنوان	الصفحة
الملحق رقم 01	جدول تدفقات الخزينة للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2016	**77**
الملحق رقم 02	جدول تطورات حقوق الملكية للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2016	**78**
الملحق رقم 03	جدول تدفقات الخزينة للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2017	**79**
الملحق رقم 04	جدول تطورات حقوق الملكية للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2017	**80**
الملحق رقم 05	جدول تدفقات الخزينة للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2018	**81**
الملحق رقم 06	جدول تطورات حقوق الملكية للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2018	**82**
الملحق رقم 07	جدول تدفقات الخزينة للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2019	**83**
الملحق رقم 08	جدول تطورات حقوق الملكية للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2019	**84**

المقــدمة

المقدمة

تمهيد:

يكتسي القطاع المصرفي أهمية بالغة بحيث يعتبر الدعامة الأساسية للنشاط الاقتصادي في أي بلد، حيث يساهم وبشكل كبير في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك من خلال تجميع الودائع من أصحاب الفوائض المالية ومعاودة منحها في شكل قروض لأصحاب العجز المالي.

يعد قانون النقد والقرض: 10/90 المؤرخ في:1990/04/14 الدعامة القانونية والتنظيمية للنشاط المصرفي والنقدي في الجزائر وهو يحدد في مضمونه مجرى تطور الاصلاحات النقدية والمالية في البلاد.

إن لتحرير تجارة السلع والخدمات ورؤوس الأموال انعكاس كبير على الساحة المصرفية حيث استحدثت أدوات مالية جديدة ومتطورة وازدادت المعاملات المالية وأصبح تنفيذها بشكل سهل وسريع،ما زاد من حدة المنافسة في سوق الخدمات المالية الذي من شأنها أن تزيد في الحاجة إلى دراسة تقييم الأداء وقياس الكفاءة المصرفية.

تعد عملية تقييم الأداء من أهم الركائز الأساسية لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لدى البنوك التجارية وتدعيم أولويتها، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في تحسين كفاءة الأنشطة المختلفة لها وتقويم الممارسات الادارية وترشيدها نحو التحسين و التطوير بما يحقق فاعلية الأداء في الوقت الحاضر والمستقبل.

وعليه فهو عملية ضرورية وملحة للوقوف على مدى استغلال البنوك التجارية لامكانياتها المادية والمعنوية في تقديم الخدمات المصرفية لتحقيق الأهداف الأساسية لأي منظمة في الاستمرار ونمو الأرباح .

يعتبر قياس الكفاءة التشغيلية مؤشر لتقييم الأداء يسمح بالكشف عن نقاط القوة والضعف ومحاولة تصحيح الانحرافات وتدارك الأوضاع ، ومن هنا جاءت مفاهيم عديدة للكفاءة التشغيلية تطورت مع تطور الطرق المستخدمة في قياسها.

طرح الإشكالية:

يسمح نموذج العائد على حقوق الملكية بإعطاء مؤشرات حول قياس كفاءة البنوك التشغيلية، وفي ظل ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي :

ما مدى قدرة البنوك التجارية في تحقيق مستويات الكفاءة التشغيلية؟

التساؤلات الفرعية :

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الدلالة الاقتصادية لمصطلح الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية ؟
- هل يعد نموذج العائد على حقوق الملكية وحده مقياس لدرجة الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة وتحقيق العوائد ؟
- هل تتمتع البنوك محل الدراسة بالتحكم في التكاليف من أجل تحقيق الأرباح ؟
- هل أن ادارة بنك القرض الشعبي الجزائري أكثر قدرة على التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح من بنك البركة الجزائر ؟

فرضيات البحث:

من أجل معالجة جوانب الموضوع سنحاول اختبار صحة الفرضيات التالية:

- تدل الكفاءة التشغيلية على تخفيض التكاليف.
- يشكل نموذج العائد على حقوق الملكية واحد من أهم مؤشرات النسب المالية المستخدمة في تقييم الآداء ومن ثم تقيم الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية.
- البنكين محل الدراسة لهما القدرة على التحكم في التكاليف لتحقيق الأهداف المخططة ومنه تحقيق الأرباح.
- بإعتبار أن بنك القرض الشعبي الجزائري بنك عمومي فإن له القدرة الأكبر في استغلال تكاليفه ومن ثم تحقيق ارباحه.

مبررات اختيار الموضوع :

من الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع نذكر :

- التخصص في مجال البنوك .
- السعي وراء اكمال البحث المعالج في فترة الليسانس والذي عني بتقييم أداء البنوك التجارية وفق نموذج العائد على حقوق الملكية .
- أهمية الكفاءة باعتبارها مقياس لتقييم الأداء ومنه الرفع من أداء المنظمات المصرفية، ما ينعكس بالايجاب على التنمية الاقتصادية.
- المقارنة بين كفاءة بنكي البركة الجزائر والقرض الشعبي الجزائري في استغلال التكاليف وتحقيق الارباح وهذا للفترة(2016-2019) وهذا لكون الأول بنك مختلط والثاني بنك عمومي.

أهمية الدراسة :

تبرز الأهمية الأساسية لمعالجتنا لهذا الموضوع في مايلي :

- أهمية موضوع الكفاءة في البنوك باعتبار مؤشر للنجاح والاستمرارية .
- تقديم تقييم الأداء والتشخيص الواضح لوضعية البنك حيث يعد نموذج العائد على حقوق الملكية أحدى أهم النماذج المستخدمة في محاولة معرفة نسبة استخدام البنك لموارد بشكل ينعكس إيجابا على أدائه ومنه كفاءته التشغيلية.
- كيفية تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية لقياس الكفاءة التشغيلية للبنكين محل الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- تحديد المفاهيم الاقتصادية لكل من الكفاءة، الفعالية، الإنتاجية والتفرقة بينها.
- الاطلاع بصورة أدق على ممارسة النشاط البنكي والمقارنة بين مدى دراسة المفاهيم والمعلومات النظرية وامكانية تطبيقها وتقييمها بآليات مختلفة واستعمالها لمؤشرات توضح كفاءتها التشغيلية.
- تقديم صورة واضحة عن مستويات الكفاءة التشغيلية لعينة من البنوك محل دراسة وذلك من خلال قياس كفاءتها الإنتاجية بالتحكم في تكاليفها ومواردها وتشكيل توليفة الربح الأفضل بينهما في إطار تحقيق أهدافها المخططة.

حدود الدراسة:

ومن أجل معالجة الموضوع ارتأينا إلى تحديد مجال الدراسة كالآتي:

- **الحدود المكانية:** مثلت عينة الدراسة في بنك البركة الجزائر والقرض الشعبي الجزائري.
- **الحدود الزمانية:** كانت حدود الدراسة الزمنية بالنسبة لتطور أهم المؤشرات المستخدمة في نموذج العائد على حقوق الملكية للفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2019.

منهج الدراسة:

بحكم طبيعة الموضوع وهو قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة بنكي البركة الجزائر و القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019) والمرتبط بالتحليل المالي للنسب المالية وتماشيا مع الخطة الموضوعة فقد اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي

بحيث يتم استعراض مفهوم الكفاءة وصلتها بالمفاهيم الاقتصادية الأخرى كذلك مفهوم الكفاءة التشغيلية ومحدداتها وطرق قياسها .

أما الشق التطبيقي فكان بالاعتماد على أسلوب دراسة حالة لعينتين من البنوك العاملة في الجزائر مستخدمين عند التحليل النسب المالية كمؤشرات لقياس كفاءة التكاليف والأرباح .

هيكل الدراسة:

سعيا منا في الإجابة على الإشكالية المطروحة و مناقشة صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الموضوع لفصلين كالتالي:

فالفصل الأول: كان بعنوان **الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية** الدراسة ،حيث شمل هذا الفصل ماهية الكفاءة المصرفية،يليها الإطار المفاهيمي للكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية وانتهى باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية في قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية.

أما **الفصل الثاني** فعنون **بـالدراسة التطبيقية للنموذج على بنكي البركة الجزائر والقرض الشعبي الجزائري،** حيث شمل دراسة تحليلية لنموذج العائد على حقوق الملكية من أجل قياس الكفاءة التشغيلية للبنكين ، أولاهما بنك البركة الجزائر وثانيهما بنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019)، حيث شمل هذا الفصل التعريف بالبنوكين محل الدراسة، ثم قياس الكفاءة التشغيلية لبنكي البركة الجزائر وبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019)، وأخيرا تحليل نتائج الدراسة تضمن مقارن للكفاءة التشغيلية للبنكين محل الدراسة .

صعوبات الموضوع :

من خلال معالجة جوانب الموضوع المتشعبة واجهتنا بعض الصعوبات نذكر منها :

توسع الموضوع وتداخل المعلومات.

صعوبة تحديد البيانات اللازمة للدراسة في القوائم المالية ويعود هذا لعدم وجود اطار موحد لعرض هاته الأخيرة.

الدراسات السابقة :

ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد ، تمثلت اشكالية هذا البحث في تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري في تمويل الاقتصاد من خلال هذه الدراسة تطرقت الباحثة لطبيعة النظام المالي الجزائري كما استخدمت طريقتين لتقييم كفاءة الارباح وكفاءة الأرباح وهما ، طريقة النسب المالية

وطريقة نموذج حد التكلفة العشوائية لعينة من البنوك الجزائرية للفترة (1995-2006).خلصت هذه الدراسة إلى أن البنوك الخاصة في الجزائر أكثر كفاءة وقدرة على التحكم في تكاليفها مقارنة بالبنوك العمومية.

محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك التجارية خلال (1994-2003) تنا ول الباحث هذه الدراسة في قسمين القسم الأول تمثل في الدراسة النظرية تطرق من خلالها للكفاءة المصرفية وطرق قياسها ، أما القسم الثاني فتمثل في الدراسة التطبيقية حيث استخدم مؤشر هامش الربح كنسبة مالية لقياس كفاءة إدارة التكاليف، كما استخدم دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية لحساب مرونات الطلب ومرونات الاحلال لعناصر الانتاج ، أهم ما توصلت إليه الدراسة أن البنوك الصغيرة حجم موجبة بينما البنوك كبيرة الحجم تتوفر على وفرات حجم معدومة أو سالبة،، كما تتمتع جميع البنوك ة بوفرات نطاق.

وقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، ناقشت هذه الدراسة مقارنة كفاءة البنوك التقليدية بالبنوك الإسلامية ،كما استخدم الباحث طرق قياس الكفاءة التشغيلية وكذا العوامل المؤثرة فيها ،كما استخدم طريقة النسب المالية والطريقة القياسية في قياس وتحليل الكفاءة التشغيلية لعينة من البنوك مكونة من 32 بنك للفترة (2000-2008)، توصل الباحث إلى أن المصارف التقليدية أكثر كفاءة من المصارف الاسلامية في استغلال الموارد المتاحة وكذا بالتحكم في تكاليفها.

جعدي شريفة، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية (دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر للفترة (2006-2012)،حيث تطرقت الباحثة إلى مفهوم الكفاءة التشغيلية وطرق قياسها، كما شملت الدراسة التطبيقية دراسة مالية وقياسية باتباع طريقة حد التكلفة العشوائي، وتوصلت إلى أن البنوك صغيرة الحجم أكثر كفاءة في ادارة تكاليفها من البنوك كبيرة الحجم،كما أن البنوك محل الدراسة تمتعت بالكفاءة من حيث الاحلال بين مدخلاتها ولا تتمتع بالقدرة على التحكم بتكاليفها من خلال أسعار مدخلاتها، كذلك من بين ما خلصت إليه الدراسة أن بنوك العينة لم تحقق وفرات حجم عدا بنكين صغيرين إلا أنها حققت وفرات نطاق تمكنها من تنويع منتجاتها.

مسعودي فتيحة ولنصاري فاطيمة، قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام النسب المالية لعينة من المؤسسات المالية في الجزائر دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB للفترة **(2016-2018)**، تطرقت لدراسة نظرية شملت مفهوم الكفاءة التشغيلية، محدداتها، مؤشرات قياسها وهذا استنادا على النسب المالية ...الخ، ودراسة تطبيقية استخدمت فيها النسب المالية لتقييم مدى تمتع البنوك محل الدراسة بالكفاءة التشغيلية .

خلصت الدراسة على محدودية كفاءة بنك الخليج الجزائر في تحقيق الربح وتدنية التكاليف ، هذا راجع لغياب السوق المالية في الجزائر، وسيطرة القطاع العمومي على السوق الجزائرية.

ما تمتاز به هذه الدراسة:

تميزت هذه الدراسة قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية لبنكين جزائريين دراسة مقارنة أولهما بنك البركة الجزائر باعتباره بنك مختلط وثانيهما القرض الشعبي الجزائري باعتباره من اقدم البنوك العمومية وهذا خلال الفترة (2016-2019) ،وقد توصلت الدراسة إلى أن بنك البركة الجزائري يحقق كفاءة تشغيلية أفضل منها عند القرض الشعبي الجزائري.

الفصل الأول:

الكفاءة التشغيلية

في المؤسسة المصرفية

تمهيد:

يحتل موضوع رفع الكفاءة الإنتاجية (التشغيلية) في العمل المصرفي موقعا هاما بحيث يعتبر مؤشر جيد للنجاح و الاستمرارية يعتمد علية في تقييم أداء البنوك .

تعبر الكفاءة التشغيلية عن العلاقة التي تربط المدخلات بالمخرجات فهي في الأساس مقياس لكفاءة الربح المكتسب كدالة لتكاليف التشغيل ، فكلما زادت الكفاءة التشغيلية زادت ربحية البنك وذلك لقدرته على توليد دخل أو عوائد أكبر بنفس التكلفة أو بتكلفة أقل .

نظرا لصعوبة تحديد مدخلات ومخرجات البنوك فإنه يصعب قياس الكفاءة التشغيلية فمنهم من استخدم الطرق الكمية أو معيار كاملز أو بطاقة الأداء المتوازن أو النسب المالية بحيث تسمح هذه الطرق بتحديد الأنواع المختلفة للكفاءة التشغيلية.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بعرض الآتي :

المبحث الأول: ماهية الكفاءة المصرفية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية.

المبحث الثالث: استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية في قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية

المبحث الأول: ماهية الكفاءة المصرفية

تمهيد:

بفضل التحرير المالي للقطاعات المالية والمصرفية، كذلك التطور التكنولوجي انفتح العالم على بعضه البعض ماساهم في سرعة وسهولة تبادل المعلومات وكنتيجة لذلك زيادة حدة المنافسة حيث تعمل الكثير من المنظمات المصرفية على تخفيض تكاليفها وتعظيم أرباحها، ومن ثم تحسين كفاءتها بعد قياسها من خلال تجميع البيانات عن نتائجها.

ومن خلال هذ المبحث سنتطرق إلى:

المطلب الأول: المفهوم العام للكفاءة في النشاط الاقتصادي

للكفاءة مفهوم لغوي وآخر اقتصادي، كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم الكفاءة لغة واصطلاحا

- **تعريف الكفاءة لغة:** الكفاءة هي الحالة التي يكون فيها الشيء مساوي لشيء آخر.[1]
- **تعريف الكفاءة اصطلاحا:** لقد شاع استخدام مصطلح الكفاءة في تحليل قدرة المنظمة الاقتصادية على حسن إستخدام مواردها، والتحكم الجيد في تكاليفها، ويرجع مفهوم الكفاءة للاقتصادي الإيطالي **فلفريدو باريتو** الذي طور من هذا المفهوم حتى أصبح يعرف بأمثلية باريتو **Vifredo Pareto** ، يعرف **فيليب لورينو Philippe Lorino** الكفاءة على أنها:

القدرة على تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف إذ لا يمكن أن تتحقق الكفاءة في حالة خفض التكاليف فقط أو رفع القيمة فقط، إذ لا بد من تحقيق الهدفين معا.[2]

ويعرفها **أقبودان و أموسوقا Agbodan et Amoussouga** على أنها: الطريقة المثلى لاستخدام الموارد المتاحة في العملية الإنتاجية.[3]

---

[1] – ابن منظور، **لسان العرب**، م 12، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، 1998، ص:112.

[2] - Philippe Lorrino . **Metodes et pratiques de la preformance .**edition d'organisation. Paris. 1998.p :18-20.

[3] – agbodan M.M et Amoussage FG. **les facteur de performance de lentreprise** .actualite scientifique.frabce.1995.p :56.

كما تعرف الكفاءة على أنها: الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة، والذي يحقق أقل مستوى من التكاليف دون التضحية بجودة مخرجات المنظمة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن الكفاءة تعني: قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، سواء زيادة في الانتاج أو تقليل للتكاليف، وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من حيث المردود الكمي والنوعي بأقل نفقات ممكنة.[1]

الفرع الثاني: الكفاءة والمفاهيم الاقتصادية ذات الصلة بها

– **الكفاءة و الإنتاجية:** تعرف الإنتاجية على أنها: القدرة على تحويل المدخلات إلى مخرجات، كذلك هي النسبة بين المدخلات والمخرجات في العملية الإنتاجية، وهي تختلف باختلاف التكنولوجيا والمحيط الذي تعمل فيه المنظمة، وهنا نجد ثلاثة حالات كالاتي:

- ✓ الإنتاجية الكلية **أكبر من** الواحد الصحيح: وهو ما تطمح أن تحققه كل منظمة.
- ✓ الإنتاجية الكلية **تساوي** الواحد الصحيح: وهي الحالة المثالية.
- ✓ الإنتاجية الكلية **أصغر** من الواحد الصحيح: وتتعلق بنسبة الهدر في الموارد المتاحة.

وعليه يمكن التفريق بين الإنتاجية و الكفاءة كما يلي:

الإنتاجية تعبر عن القدرة على الانتاج، أما الكفاءة تعبر عن مدى تطابق الانتاج الفعلي مع الانتاج المخطط له.[2]

– **الكفاءة والفعالية:** تعرف الفعالية بأنها: درجة تحقيق الأهداف المسطرة طبقا لمعايير يتم تحديدها مسبقا، فالفعالية تتضمن التأكيد على تحقيق الأهداف المسطرة حيث توصف المؤسسة بأنها فعالة إذا حققت الهدف، وبأنها أقل فعالية إذا لم تحقق الهدف بالشكل المطلوب، وأنها غير فعالة إن لم تستطع تحقيقه كليا، في حين أن الكفاءة تعبر عن قدرة المنظمة على تحقيق النتائج المطلوبة بأقل التكاليف، وعليه يمكن التفريق بين الفعالية و الكفاءة كما يلي:

الفعالية ترتكز على نقطة النهاية الواجب الوصول إليها، أما الكفاءة تهتم بالكيفية التي يمكن بها بلوغ هذه النقطة.[1]

---

[1] – شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية دراسة تطبيقية معاصرة**، أطروحة دكتوراء منشورة، جامعة سطيف،الجزائر،2011،ص39.

[2] – فطيمة الزهرة نوي، **تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية للفترة 2004–2008**. مذكرة ماجستيرغير منشورة. جامعة اليرموك، الأردن،2010،ص:12-13.

- **الكفاءة و الأداء:** يقصد بالأداء جملة من الأبعاد المتداخلة والتي تتضمن كيفية الانجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الادارة ومدى تطابق ما تم انجازه مع المعايير والمقاييس المحددة والمتعلقة بالكمية والنوعية والوقت، ومنه يعتبر مفهوم الأداء أشمل من مفهوم الكفاءة، حيث أن هذه الأخيرة هي أحد مقاييس الأداء.
- **الكفاءة والكفاية:** يعبر لفظ الكفاية عن كفاية الشيء أو عدمه كفايته من ناحية الكم، بينما مفهومه في غالب الأحيان يدل على زيادة الإنتاج.

وعليه يمكن التفريق بين الكفاية و الكفاءة كما يلي:

- تدل الكفاية على الكم أكثر من الكيف، أما الكفاءة تدل على مستوى عال من الكيف دون إهمال الكيف.[2]
- **الكفاءة والأداء والفعالية:** إن الكفاءة هي آداة اعمال بطريقة صحيحة، أما الفعالية هي آداة الاعمال الصحيحة، فالكفاءة والفعالية هي آداة الاعمال الصحيحة بطريقة صحيحة، أي أن الآداء هو الجمع بين الكفاءة والفعالية، حيث ترتبط الفعالية بالقيادة أما الكفاءة بالإدارة، فالفعالية تتحقق بوجود رؤيا واضحة وأهداف واستراتيجيات محددة وتتحقق الكفاءة بوجود تخطيط وادارة للوقت ومتابعة .فبوجود الفعالية فقط لا تتحقق الرؤى والأهداف بطريقة صحيحة، أما بوجود الكفاءة فقط فالأعمال تنجز لكن بدون وضوح للأهداف .[3]

المطلب الثاني: مفهوم الكفاءة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها

سلك مفهوم الكفاءة المصرفية أبعادا أخرى للاستخدام الأمثل للموارد، أهمها حجم الجهاز المصرفي وهيكل وحداته المصرفية و اقتصاداتها وكفاءة الأداء المصرفي ككل، ومنه فإنه للكفاءة المصرفية مفهوم نسبي .

[1] – عبد الحميد برحومة، **الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والانتاج، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية**، المركز الجامعي الوادي.ع1 ،جانفي 2008،ص:60.

[2] – فطيمة الزهرة نوي،**مرجع سابق**،ص:14.

[3] – ابتسام ساعد، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد** .مذكرة ماجيستر غير منشورة .جامعة بسكرة .الجزائر .2009.ص:63.

الفرع الأول: مفهوم الكفاءة المصرفية

تعرف الكفاءة المصرفية على أنها علاقة بين مدخلات المصرف ومخرجاته، بحيث إذا زادت المخرجات باستخدام نفس القدر من المدخلات، أو تحقيق نفس القدر من المخرجات باستخدام مدخلات أقل، أو تم تقديم المخرجات بأقل فاقد ممكن من المدخلات دل ذلك على الكفاءة.[1]

تكون المنظمة المصرفية كفأه إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية، هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى.[2]

الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف، وهو ما يسمى بكفاءة التكاليف.

الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل، وهو ما يسمى كفاءة الحجم.

الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط و وهو ما يسمى بكفاءة النطاق.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة فيها

تنقسم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية إلى داخلية وخارجية كما يلي:

- **العوامل الداخلية:**

وتتمثل في السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل المصرف، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين المصارف، كفاءة المصارف وحجم النشاط الاقتصادية، هذه العوامل كلها تتعلق بالسيولة ،التركز ،العائد على حقوق الملكية ،العائد على الاستثمار و حجم الموجودات.

- **العوامل الخارجية:**

وتتمثل في العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على المصارف، كالتشريعات المالية والنقدية من قبل الحكومة والبنك المركزي ...الخ، وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي:

1- الربحية: تسعى المصارف إلى تعظيم ثروة الملاك من خلال العائد على حقوق الملكية أو العائد على الاستثمارات، وهذا انطلاقا من تمويل استثماراتها من أموال الغير أو من أموالها الخاصة، مع الأخذ في الاعتبار مستوى المخاطر المحتملة. يوجد العديد من العوامل المؤثرة على ربحية المصرف لعل أهمها:

[1] - طارق طه، **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية**، دار الكتب، الاسكندرية،مصر،2000،ص:40.

[2] - ابتسام ساعد،**مرجع سابق**،ص:10-11.

أسعار الفائدة حيث تزداد ربحية المصرف عندما تكون اسعار الفائدة على القروض مرتفعة وأسعار الفائدة على الودائع منخفضة بمعنى يزداد هامش الربح.كما تعتبر المنافسة عامل مؤثر على الربحية وذلك عندما تقل الموارد المتاحة لدى البنك .مما يؤدي بالبنك برفع معدلات الفائدة للحصول على موارد مما يؤدي إلى خفض هامش سعر الفائدة.

2- درجة المخاطرة: إن الربح هو الفرق بين الايرادات والتكاليف، ويعد الربح أهم هدف يسعى إليه أي مصرف، والغرض من إدارة المخاطر هو التقليل من احتمالات وقوع الخسارة وهذا بالتعرف على جميع مصادرها وتحليلها وتقدير نتائجها ومن ثم التعامل معها.

فمن بين أهم مخاطر العمل المصرفي نجد: مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة، درجة المنافسة...[1]

المطلب الثالث: أنواع الكفاءة المصرفية

هناك العديد من الكفاءات أهمها:

الفرع الأول: أنواع الكفاءة المصرفية

يمكن تعريفها في المؤسسة المصرفية بالكفاءة الكلية للتكاليف، كما يمكن تعريفها بانها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك العملية، حيث ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج الى المستخدم من الموارد.[2]

بما أن المصرف مؤسسة إنتاجية لابد أن تستخدم عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال، لإنتاج خدمات مصرفيه متنوعة، وعليه فإن الكفاءة الإنتاجية للبنك لا تختلف عن الكفاءة في المؤسسة الإقتصادية . [3]

أوضح كل من **Farrell** 1957 و **Coellin** 2005 أن الكفاءة الإنتاجية تتألف من عنصرين هما: الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية، باعتبارهما قدرة الشركة لاستخدام المزيج الأمثل من المدخلات، وهذان العنصران يشكلان ما يسمى بالكفاءة الاقتصادية .[4]

---

[1] – منير هندي، **ادارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات**، ط3،المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر،1996،ص:32.

[2] – الحاج طارق وفليح حسن ،**الاقتصاد الاداري** ، دار صفاء النشر والتوزيع ، عمان ،الأردن، 2009.ص:242.

[3] – محمد الجموعي قريشي ، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية** ، مرجع سابق ص:84.

[4] – ابتسام ساعد، **مرجع سابق** ص61.

1- تعريف الكفاءة التقنية: Technical Efficiency

تعرف على أنها قدرة المؤسسة المصرفية على انتاج مستوى معين من المخرجات أو المنتجات، بأقل كمية من الموارد (المدخلات) مع إفتراض ثبات العامل التكنولوجي.[1]

2- تعريف الكفاءة التخصيصية Allocative Efficiency

هي الطريقة التي يتم بها التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، آخذين في الحسبان تكاليف استخدامها .[2]

الفرع الثاني: كفاءة وفرات الحجم

تعرف وفرات الحجم بأنها: تلك الأرباح الناتجة عن الإنخفاض في تكاليف الإنتاج، نتيجة الزيادة والتوسع في حجم المنظمة.[3]

ومنه تعتبر وفرات الحجم من أهم عوامل زيادة الأرباح في المنظمة المصرفية، هذا لأن التوسع في حجم المنظمة يؤدي لخفض التكاليف، وذلك بتوزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أوسع، ما يمكنها من زيادة طاقتها الإنتاجية وهذا ما يسمى بمبدأ غلة الحجم أو وفرات الحجم.

الفرع الثالث: كفاءة وفرات النطاق

إن بإندماج الأسواق المالية توجهت البنوك بالدخول لهذه الأسواق بهدف الإقتراض، وفي ظل اشتداد المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية لجذب ودائع العملاء، توجهت أغلب البنوك إلى التوسع في منتجاتها بتنويع حافظاتها المالية، وتقديم خدمات جديدة غير تقليدية، وبفضل هذا التنوع استطاعت تحقيق ما يسمى بوفرات النطاق أي الإدخار في التكاليف، من خلال استخدام نفس المدخلات لإنتاج عدة أنماط من المنتجات، فيمكن أن يستفيد المصرف من التوسع في القيام بنشاطات جديدة ترتبط بأنشطته الحالية، وبما أنه يملك عمليا الأدوات و الخبرات التي تمثل مدخلات محورية في خط دائرة العمل الجديدة، وبكلفة أقل من أن

[1]- Ogundari .k. OjO .S.O an examination of technical economic ، Allocative efficiency of small farmsc in Osun state of Nigeria **Journal central european agriculture** ، Vol 07،2006.p:423.

[2]- Caves ، Richard .E .Barton ،David .R. **efficiency in U.S Manufacturing industries MIT press** ،1990.pp:28

[3] -Xiaoqing fu et SHlagh Heffernan،**Economiesof scale and scope in china s banking sector،working paper، cass bususiness school**، city university، london، january، 2006،p :04.

يبدأ نشاطه الجديد من الصفر، ينتج من مثل هذا التشعب في دائرة العمل الكثير من الابتكارات ويمكن أن يكون مصدرا مهما للربح.[1]

لقد وجد كل من برجر **Berger** و همفري **Humphrey** و برونستين **Braunstein** أن البنوك متعددة الانتاج تملك أفضلية تخفيض تكاليفها بنسبة تتراوح بين: 10 % و40 % من البنوك المنتجة لمنتج وأحد.[2]

الفرع الرابع: الكفاءة –X

تعرف الكفاءة–X أو الكفاءة التشغيلية بنسبة الحد الأدنى للتكاليف التي كان من الممكن انفاقها لإنتاج حجم منتوج ما إلى التكاليف الفعلية، و سنتطرق بالتفصيل للكفاءة التشغيلية في المبحث الموالي.

[1] – مائيير كوهين،**النظم المالية والتمويلية، المبادئ والتطبيقات**، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، دار الفجر، مصر، 2007،ص:227–228.

[2] – ابتسام ساعد، **مرجع سابق** ، ص:69.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية

تمهيد:

ان التغيرات التي شهدها العالم في مجال التحرير المالي للقطالعات المالية والمصرفية أدت الى الطلب المتزايد على الخدمات المالي، وبفضل التطور الكنولوجي انفتح العالم على بعضه البعض مما ساهم في سهولة المعلومات.

دفعت حدة المنافسة بالكثير من المنظمات للعمل على تخفيض تكاليفها وتعظيم أرباحها ومن ثم تحسين كفاءتها بعد اختبارها من خلال تجميع البيانات عن نتائجها، وفي هذا المبحث سنتطرق الى العناصر التالية:

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية

للكفاءة التشغيلية عدة مفاهيم،كذلك أهمية بالغة وهذا كما يلي:

الفرع الأول: تعريف الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية[1]

تتمثل الكفاءة التشغيلية أو الإنتاجية أو الكفاءة الاقتصادية في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول الى حجم معين من المخرجات وعليه هي عبارة عن غياب الاسراف في توظيف الموارد المالية والبشرية المتاحة وتقاس كالآتي:

الكفاءة التشغيلية = المخرجات الفعلية / المخرجات القصوى من الموارد المتاحة.

وتتحقق الكفاءة المثلى عندما تكون هذه النسبة تساوي الواحد.

تعرف الكفاءة الاقتصادية التشغيلية في النظرية الاقتصادية الجزئية مستمد من التعريف الذي قدمه باريتو عام 1906 للكفاءة وهو ما يعرف "بكفاء ة باريتو" الذي يقول بأنه لا يمكن زيادة منفعة أي فرد دون نقص منفعة فرد آخر، وقد عرف هذا التعريف تطور حتى يمكن تطبيقه على المنتجات النهائية أو المخرجات من طرف "كوبمنس" عام 1951 حتى تم التوصل للتعريف الممتد من كلا من باريتو وكوبمنس والقائل بأنه لا يمكن الوصول للكفاءة الكاملة 100 % على مستوى الاقتصاد القومي إلا إذا وفقط إذا كان من غير الممكن تحسين أحد المدخلات أو المخرجات، بدون حدوث تدهور في أحد المدخلات أو المخرجات.[2]

[1] – شوقي بورقبة ، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، جامعة سطيف،2011، ص105

[2] – ابتسام ساعد، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد**، مذكرة ماجيستير، جامعة بسكرة،2009، ص10-11.

الفرع الثاني: أهمية الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية[1]

تتمثل الوظيفة الأساسية للإدارة في أي مؤسسة هي تحقيق هدف معين، وتختلف الأهداف التي تسعى إليها المؤسسات حسب طبيعة نشاط وامكانيات كل مؤسسة، ولكن المبدأ الأساسي الذي يحكم الإدارة هو ضرورة تحقيق إنتاج معين بدرجة عالية من الكفاءة، وتستمد الكفاءة الإنتاجية أو التشغيلية أهميتها من اعتبارها أحدى المؤشرات الأساسية التي يمكن التعرف بواسطتها على مدى حسن استخدام الموارد المتاحة بكفاءة بالإضافة إلى أنها تعكس مدى كفاءة الإدارة العليا في التنسيق وحسن الاختيار بين البدائل وسلامة التوجيه . وتتمثل أهمية الكفاءة التشغيلية فيما:

التخلف يرجع في جزء كبير منه في التأخر في استخدام الفن الإنتاجي الحديث والاستفادة من التقدم الفني مما يؤدي إلى إنخفاض الكفاءة الإنتاجية للعمل وللمواد الأولية والآلات وغيرها، فزيادة الكفاءة الإنتاجية يكون عاملا أساسيا في زيادة العمل.

تظهر أهميتها على مستوى المؤسسة ممن حيث أنها مؤشر على مدى الاستغلال الفعال للموارد المتوفرة، ووسيلة هامة لرسم سياسة الأجور وتخفيض التكاليف ومراقبة الإنتاج فهي تعتبر ذات دلالة كبيرة في تسيير المؤسسة.

تعتبر أحدى الوسائل الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التوازن بين الصاد ا رت والواردات في الدول التي تواجه مشكلة العجز في الميزان التجارية.

المطلب الثاني: مكونات الكفاءة التشغيلية ومقاربات تحديد مدخلات ومخرجات المسؤسسة المصرفية

تتكون الكفاءة التشغيلية من الكفاءة التقنية و التخصيصية، كما يلي:

الفرع الأول: مكونات الكفاءة التشغيلية

الكفاءة التقنية:

يعتبر مفهوم الكفاءة التقنية أكثر المفاهيم شيوعا للكفاءة والذي يقصد به تحويل المدخلات المادية الي مخرجات بأفضل أداء ممكن، أي المنشأة تستخدم أقل ما يمكن من عناصر الانتاج لتعطي مستوى محدد من الانتاج أو أنها تعطي أعلى إنتاج دون زيادة في عناصر الإنتاج.

[1]- جعدي شريفي: **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية ، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص: 28.

وتعني أيضا قدرة المنشأة في الحصول على اكبر قدر أو كمية من المخرجات بغض النظر عن سعرها أو استخدام أقل ما يمكن من المدخلات بغض النظر عن تكلفتها، وتعرف ايضا بأنها : إنتاج اقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات .أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة.

- **الكفاءة التخصيصية أو السعرية:**

هي مرتبطة بتقنيات الإنتاج مباشرة أي حسن اختيار المدخلات والمخرجات التي تتأثر بأسعار السوق بمعنى تحديد المستويات الأفضل لتحقيق الهدف الاقتصادي للمؤسسة، وتعرف بأنها : إنتاج كمية معينة من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة لمدخلات الانتاج .

يمكن القول أنها تعكس قدرة المنشأة على اختيار المزيج الأمثل من المدخلات لغرض تقليل التكلفة أو اختيار التشكيلة المثلى من المخرجات لغرض زيادة المداخيل، أي بمعنى إعتبار السعر، لذلك تسمى احيانا بالكفاءة السعرية.

الشكل رقم 01 : يوضح الكفاءة الإنتاجية (التقنية والتخصصية) في المؤسسة المصرفية

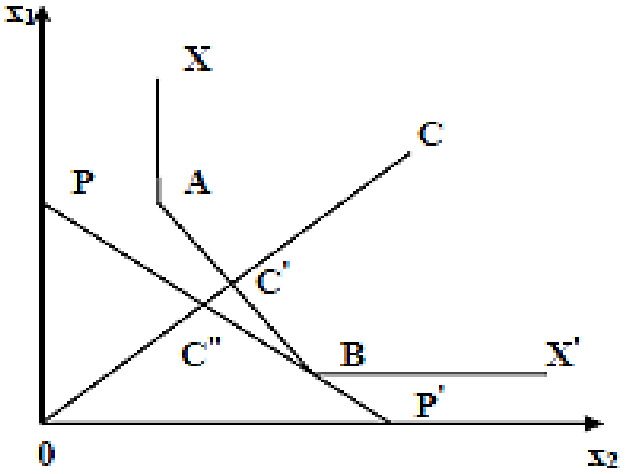

المصدر:جعدي شريفة، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعةقاصدي مرباح ورقلة، ص70.

تنتج منتوجا وأحدا A B C يمثل الشكل 1 وضعيه ثلاث بنوك من خلال إستخدام مدخلين مع افتراض ثبات عائدات الحجم ، حيث أقصى حد الإنتاج وهو مجموع توفيقات المدخلات، التي يمكن أن تنتج نفس المستوى

XX' يمثل منحنى الإنتاج حيث أن أي إنخفاض في عنصر من عناصر الإنتاج يسبب إنخفاض للإنتاج ككل و يمثل خط الميزانية أو خط التكلفة الذي يعبر عن تكاليف PP' ، وبالتالي فهو يعبر عن الكفاءة

التقنية في عناصر الإنتاج كفء من الناحيتين التقنية والتخصيصية ، أو من حيث الكفاءة الكلية لأنه يقع على B يعتبر البنك وعلى خط الميزانية في نفس الوقت .

'XX منحنى كفء من الناحية التقنية فقط ، وبالتالي فهو ليس كفء .

A يعتبر البنك من حيث الكفاءة الكلية لأنه يقع على منحنى الإنتاج ولا يقع على خط الميزانية غير كفء من الناحية التقنية لأنه لايقع على منحنى الإنتاج C ويعتبر البنك لإنتاج وحدة مخرجات C يستخدم كمية مدخلات يعبر عنها بالنقطة 'C وهذه النقطة أعلى من الحجم الأمثل الكفء المعبر عنه بالنقط بالنسبة،(C) وهكذا يمكن أن نحدد مستوى الضعف أو اللاكفاءة التقنية للبنك التي تعبر نظريا عن التخفيض في عناصر الإنتاج (المدخلات)('OC.OC) دون أي تخفيض في الإنتاج (المخرجات) .وبذلك فإن تخفيض الكمية المستعملة من عناصر 'C إلى النقطةC الإنتاج بهذه النسبة ، تمكن البنك من الانتقال من النقطة ويصبح كفؤا من الناحية التقنية C ومع ذلك البنك غير كفء من الناحية التخصيصية ، لأنه يستخدم توليفة مكلفة من المدخلات 'PP أعلى من خط التكلفة لذلك على البنك تعديل أسعار عوامل الإنتاج ليكون كفأ من الناحية التخصيصية .('OC.OC).

الفرع الثاني: مقاربات تحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية[1]

أولا: المقاربة بالإنتاج Production Approach

لقد تم تطوير هذا المنهج من طرف بانستون Benstion في عام 1965 وباعتبار ان البنوك هي التي تنتج القروض وحسابات الودائع، حيث تضم بالإضافة الى مدخلات العمل ورأس المال مدخلات فيزيائية كمساحة الوكالات وأجهزة الإعلام أما مخرجاتها فتتمثل في عدد حسابات الإيداع وعدد حسابات القروض.

ثانيا:المقاربة بالوساطة Intermediation Approch

لقد تم تطوير هذا المنهج من قبل سيلي وليندلي **Sealy lindley** في عام 1977 ، تأخذ هذه المقاربة في الإعتبار البعد المالي لعمليات البنك لفترة محددة ، تعتبر البنك كوسيط بين المودعين والمستثمرين حيث يقوم بجمع الإيداعات ويستثمرها في أصول مربحة كالقروض السندات، وتقاس المخرجات بحجم الوحدات النقدية للقروض التي منحت، حيث تعتبر هذه المقاربة الودائع والعمل وراس المال مدخلات .[2]

[1] – جعدي شريفي، **مرجع سابق**، ص:45.

[2] – عبد الكريم منصوري، **قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام نموذج المتعدد المعايير(التحليل التطوقي للبيانات DEA) الملتقى الوطني الأول حول الطرق المتعددة المعايير (الآهداف) لاتخاذ القرار في المؤسسة الجزائرية** .مغنية تلمسان الجزائر –2010.ص:03.

ثالثا: المقاربة التشغيلية

كما تسمى كذلك بمقاربة الدخل وهي تعتبر البنك وحدة تجارية هدفها الأساسي هو تحقيق مداخيل انطلاقا من مجموعة من التكاليف المحتملة بينما مدخلاته، فهي تتمثل في مجموع التكاليف (التكاليف البنكية المالية ، التشغيلية).

رابعا: المقاربة الحديثة

تدخل هذه المقاربة بعض المقاييس،كالخطر نوعية الخدمات البنكية .وتستخدم في أغلب الدراسات التطبيقية للكفاءة مقاربة الوساطة ذلك لآنها ترتكز على الكلفتين مصاريف الفوائد والمصاريف العامة، أما طريقة الإنتاج فهي تدرج التكاليف التشغيلية المتمثلة في المصاريف العامة دون ان تضع في الحساب مصاريف الفوائد.

المطلب الثالث: محددات وقياس الكفاءة التشغيلية

يوجد العديد من المحددات للكفاءة التشغيلية كذلك العديد من طرق القياس، مفصلة في ما يلي:

الفرع الأول: محددات الكفاءة التشغيلية

أولا: نظرية المرونة السعرية والاحلال:

تعتبر المرونة السعرية و درجة الاحلال من العوامل المؤثرة على الكفاءة التشغيلية في المؤسسة بحيث تتمثل كلا منها في ما يلي:

المرونة السعرية للطلب:

تعرف المرونة السعرية للطلب بأنها درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في سعرها، ومنه فالمرونة تقيس حساسية الكمية المطلوبة من السلعة نتيجة لتغير سعرها، وتحسب بحاصل قسمة التغير النسبي في الكمية المطلوبة على التغير النسبي في السعر.

معامل المرونة السعرية = التغير النسبي في الكمية/التغير النسبي في السعر.[1]

مرونة الإحلال بين عناصر الانتاج:

تعرف مرونة الإحلال بأنها التغير النسبي في نسب عناصر الإنتاج على التغير النسبي في الأسعار النسبية لهذه العناصر، بحيث تسمح بتحديد طبيعة العلاقة بين مدخلين.

[1] – جعدي شريفة ، **مرجع سابق**، ص:50-55.

ثانيا: وفرات الحجم و وفرات النطاق

حسب بومول (1982) هناك نوعين من الوفرات الإنتاجية التي يمكن تحققها أي مؤسسة في أي صناعة وهي وفورات الحجم ووفرات النطاق .فوفرات الحجم تتعلق بحجم المؤسسة وتكون عند زيادة حجم الانتاج مقارنة بإنخفاض معدل التكاليف أما وفرات النطاق تكون في حالة قدرة المؤسسة على إنتاج كل منتوجين أو أكثر .بتكلفة أقل من تكلفة انتاج كل منتج على وحده .

ثالثا: نموذج البعد الثلاثي (هيكل السوق، الهيكل، الأداء)

تعريف نموذج الهيكل SCP (السلوك، الأداء):

استخدام هذا النموذج لتحليل الإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات ، وذلك بدراسة أثر هيكل السوق على سلوك المؤسسات ومنه على آدائها، تم تطوير هذا النموذج من قبل ماسون سنة 1939 ثم من قبل بان سنة 1968[1].

الشكل رقم 02: يوضح نموذج(الهيكل ، السلوك، الأداء)

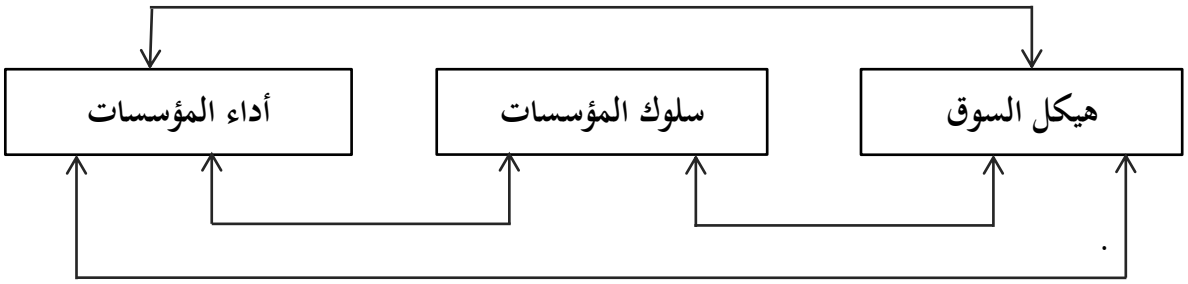

المصدر: من اعداد الطالبتان .

لقد حقق هذا النموذج نجاحا سريعا يعود لبساطة ووضوح عناصره الأساسية ، كما أن تطبيق هذا النموذج غير متعلق بقطاع معين ، إذ يمكن تطبيقه على مختلف القطاعات بما فيها القطاع المصرفي ،حيث تم تطبيقه بشكل كبير خلال (1970-1980) على مستوى الصناعة البنكية.

[1] -Ababacar Mbengue، Paradigme SCP، **Théorie évolutionniste et management stratégique: données ancienne، résultat nouveaux، XIVème conférence Internationale de mangement stratégique**، pays de la loire، Angers، 2005، P:03

النموذج المكونة لنموذج:[1]

الهيكل S (Stauctere) :

ويتحدد بالعديد من العناصر مثل: المحيط القوانين التنظيمية المنافسة الطلب والعرض ...الخ

يوجد نوعين منه :

الهيكل البسيط : يتنظم داخل السوق (تنافسي)

الهيكل المعقد : يتنظم خارج السوق (غير تنافسي).

السلوك (comportement) :

يتأثر بهيكل القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة ففي حالة القطاع المركزي فإن سلوك المؤسسة يميل للمنافسة الكاملة .

الأداء : (performamamance)

يدل على كمية وجودة الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الموجودة في السوق ويتم قياس أداء المؤسسة بمؤشر المردودية فكلما كانت المردودية كبيرة يعني أن أداءهذه المؤسسة للخدمات صيد والعكس بالعكس .[2]

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الكفاءة التشغيلية

تنقسم الطرق والمؤشرات المستخدمة في قياس الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية الى العديد من الطرق والتي من بينها نذكر :

أولا: الطرق الكمية لقياس الكفاءة التشغيلية

تنقسم هذه الطريقة الى مجموعتين :

المجموعة الأولى: الطرق المعلماتية (العشوائية) تم تطويرها من قبل:[3] آينر وآخرون Aigner في عام 1977.

[1] -جعدي شريفة ، **مرجع سابق**،ص:70

[2] - جعدي شريفة ، **مرجع سابق**،ص:72

[3]-Maria Ichim Assessing **cost Efficiency and Economies of scale in the Ewroiean** Ban king System p:29- 30 : -Ana -

المجموعة الثانية : الطرق اللامعلماتية، طورت من قبل : شارنزو وآخرون **Charnes** في عام 1978، وتعتمد الطرق اللامعلماتية على الكفاءة في التكاليف أما الطرق اللامعلماتية فتعمد على العلاقة بين المدخلات والمخرجات .

تبني الطرق المعلماتية في ظل وجود شكل وظيفي لدالة الإنتاج أما الطرق اللامعلماتية فتبني حدود الانتاج من خلال استعمال البرمجة الخطية .

يوجد أربع طرق لقياس وتقدير الكفاءة التشغيلية وفقا لهذه الطريقة وهي:

الطريقة الأولى: التحليل العشوائي 1977 من قبل آينار لوفال وشميت وفاندن برأوك .

الطريقة الثانية: التحليل بتطويق البيانات 1978 ادوورد روديس.

الطرقة الثالثة: الحد السميك 1991 بارجر وهامفري. يعرف معيار كاملز بأنه: نظام لتحديد الأمان والسلامة للمصارف من خلال التعامل مع المشاكل غير المتوافقة مع القواعد والتشريعات المصرفية،[1]وهو نظام رقابي موحد فعال لتقييم أداء المصارف لتحديد جدارتها المالية من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها وهذا بالاعتماد على ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الأش

الطريقة الرابعة: التوزيع الحر 1984 سيكليس وشيميد.

ثانيا: قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام معيار كاملز CAMELS:

رافية من التدخل لتصحيح الأوضاع وحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي .

يوضح الجدول رقم 01 العناصر التي يتكون منها معيار كاملز CAMELS :[2]

الجدول رقم 01 : يمثل معايير كاملCAMELS

Capital Adequacy	كفاية رأس المال
Asset quality	جودة الاصول
Mamagement quality	جودة الادارة
Earning Mamagement	ادارة الربحية
Liquidity Position	وضعية السيولة

[1] – صلاح الدين محمد أحمد الأمام ، **استخدام نظام التصنيف camels في تحقيق السلامة المالية للمصارف**، مجلة المنصورة العدد :13 العراق، 2010 ص: 19.

[2] – عبد الباسط محمد مصطفى جلال ، **قياس عنصر الادارة مكتب ضمن نظام CAMELS** , مجلة المصرفي العدد: 57 بنك السودان ،2010 ص:20.

أنظمة الرقابة الداخلية	**S**ystems of intermal cotrol

المصدر:اعدادا الطالبتان.

وعليه معيار كاملز عياره عند مؤشر تصنيف يعمل كإنذار مبكر للاكتشاف نقاط القوة والضعف بحيث يرمز لكل منهما بحرف كما يلي :

الحرف C: لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطيه المخاطر .

الحرف A: لجودة المنتجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها.

الحرف M: يرمز للإدارة ومستولى كفاءتها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل كذلك مدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسة وتخطيط مستقبلي.

الحرف L: يرمز لقياس سلامة السيولة ومقدرة البنك على الوفاء بالتزأمات الحالية والمستقبلية .

يرمز لحساسية البنك تجاه مخاطر السوق سابقا أما حاليا فهي ترمز لأنظمة الرقابة الداخلية .

ثالثا: قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام بطاقة الآداء المتوازن:

تعتبر بطاقة الأداء المتوازن طريقة لقياس مستوى التقدم في الأداء باتجاه تحقيق الأهداف ابتكر هذا النظام من قبل نورتن **Nartone et Kaplan** عام 1990، وتعرف على أنها :

مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية التي تقدم لمدراء الادارات العليا صورة واضحة وشاملة على أداء منظماتهم وآداة تتم بوسطها ترجمة رسالة المنظمة واستراتيجياتها الى أهدافها ومقاييس تقوم أربع ركائز أساسية وهي :

الأداء المالي لإرضاء الزبائن كفاءة الأداء التشغيلي ثم الفرص التي توفرها المنظمة للعاملين والنمو ، وبذلك يصبح التنافس فيما بين المنظمات قائم على أساس ما يتواجد فيها من روح مبادرة والقدرة على الايداع والابتكار أكثر مما هو على أساس ما لديها من موجودات ثابتة وملموسة نورتن كابلن [1]، وتتضمن بطاقة الأداء المتوازن أربع محأور محأور رئيسية تعمل على تحقيق الأهداف المسطرة من خلال استراتيجيات المنظمة كما يلي :

[1] -kaplen Ropert .Norton Dawid, **wsing the balanced as a strategic Management system Harward business review** .1996.p: 53.

المحور (البعد) المالي: يعكس هذا البعد متطلبات مالكي المنظمات واصحاب المصالح .فهو يرتكز على تعظيم الربح باعتبارها المحصلة النهائية لتتائج أعمال وحدات العمل ،كذلك كيفية تحقيقه، والأهم في هذا البعد هو كيف يمكن للمنظمة قياس مدى نجاحها في تحقيق هذه الأهداف .[1]

محور العملاء: يهدف تعزيز خدمة العميل لابد من تحديد رغباته وفق للخطط أهداف المنظمة ولهذا تستخدم مجموعة من المؤشرات نذكر منها مؤشرات تتعلق كذلك مؤشرات خاصة بمدى الحسن في شريحة السوق الخاصة بالمنظمة .

محور عمليات التشغيل الداخلي: يتعلق هذا المحور بالأنشطة الداخلية لعمليات التشغيل بالمنظمة وهو يركز على المشاكل والمعوقات التي تواجهها المنظمة خلال مراحل الانتاج ومحاولة الخروج منها بالرفع من مهارة وكفاءة عمليات التشغيل والانتاج ومنه التميز والتفوق.

يتكون محور العمليات الداخلية الى ثلاث عمليات هي :

عملية الابتكار: ويقصد بها خلق المنتجات والخدمات والعمليات التي ستقابل احتياجات العملاء من خلال تحسين التكنولوجيا

عملية التشغيل: ويقصد بها استراتيجيات المنظمة من أجل تحسين الجودة في تصميم الخدمة وبأقل تكلفة.

عملية الخدمة ما بعد البيع: متعلقة بخدمة العملاء ما بعد البيع وهي تشمل عمليات الكفاءة ما بعد البيع، خدمات التوصيل، طرق الدفع، استرجاع المنتج وكذا البرامج التدريبية لتعليم أفضل طريقة لاستخدام المنتج أو الخدمة .

– **محور التعلم والنمو**: يعمل هذا المحور على تعزيز كفاءة وفعالية العمليات الداخلية للمنظمة وهذا من خلال تعليم طرق خلق القيمة للعميل وذلك بتقديم منتجات وخدمات جديدة .

يوضح الشكل المقابل نموذج بطاقة الأداء المتوازن .

الشكل رقم 03: يوضح نموذج بطاقة الأداء التوازن[2]

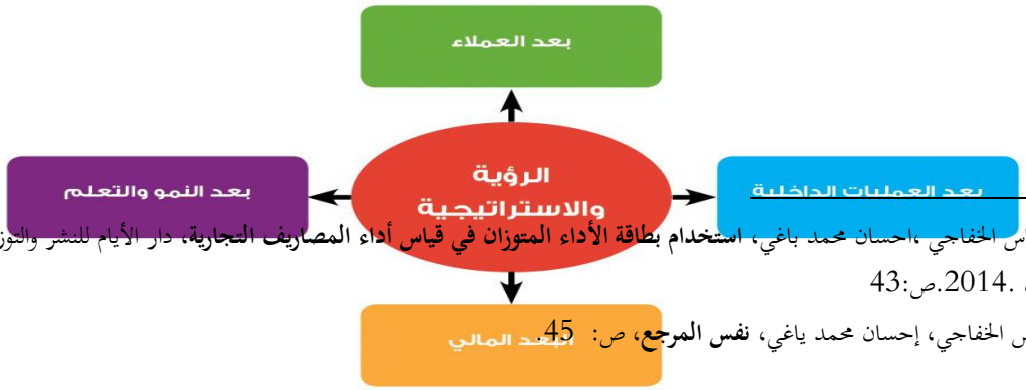

[1] – نعمة عباس الخفاجي ،احسان محمد باغي، **استخدام بطاقة الأداء المتوزان في قياس أداء المصاريف التجارية**، دار الأيام للنشر والتوزيع ،عمان الأردن .2014.ص:43

[2]–نعمة عباس الخفاجي، إحسان محمد ياغي، **نفس المرجع**، ص:

المصدر: اعدادا الطالبتان.

رابعا: قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام النسب المالية

يتم تقييم أداة البنوك والمؤسسات باستخدام النسب المالية بفرض قياس مدى كفاءتها في استخدام مواردها وتحقيق أفضل مخرجات ممكنة بأقل مدخلات ممكنة. ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها المسطرة والارتفاع بكفاءتها الإنتاجية .

تتمثل وظيفة هذا المعيار في قياس قدرة البنك في احكام العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة كفأه،[1] ولهذا يأخذ هذا المؤشر العديد من النسب المالية كالتالي :

نسب الربحية : يقدم هذا المعيار مقياس الإنتاجية ورأس المال الممتلك أن ارتفاع هذه النسبة يدل على زيادة نسبة الربح الصافي للمساهمين .كما أن الارتفاع معدل الدوران يزيد من المخاطر المالية لاعتماد على المزيد من القروض .[2]

$$\text{معدل الدوران للموجودات} = \frac{\text{الربح}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

تشمل نسب الربحية العديد من النسب المالية الأخرى مثل العائد على حقوق الملكية .العائد على الأصول والنسب التي سيتم التفصيل فيها في المبحث الموالي.

نسب السيولة : تقيس قدرة البنك على مقابلة التزأمات قصيرة الأجل عند استحقاقها .ويقع ضمنها النسب التالية :

نسبة التداول : تهدف هذه النسبة لقياس قدرة المنشأة على مواجهة التزأمات المستحقة في موعدها .وهي تعتبر للصناعة متفق عليه في التعاملات المصرفية ويحسب كالتالي :

[1] –مجيد الكرخي ،**تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج الأردن، 2007،ص:98.

[2] –مجيد الكرخي ،**نفس المرجع** ، ص:105.

نسبة التداول = الموجودات المتداولة

المطلوبات المتداولة

نسبة النقدية : وهي تمثل العنصر الرئيسي والأكثر سيولة ضمن الأصول المتداولة .وتحسب كالتالي :

نسبة النقدية = الموجودات النقدية وشبه النقدية

المطلوبات المتداولة

نسبة الاحتياطي القانوني : وتتمثل في الأرصدة التي يحتفظ بها البنك لدى البنك المركزي وتحسب كالتالي :

نسب المديونية : تقيس مدى اعتماد البنك على أموال الغير في أصوله مقارنه بأمواله الخاصة، وتسمى كذلك بالرافعة المالية.[1] ويقع ضمنها النسب المالية التالية :

نسبة القروض الى إجمالي الأصول: تقيس نسبة استخدام الدين في هيكل تمويل البنك وكلما ارتفعت هذه النسبة قلت مساهمة الأصول الخاصة في تشكيلة البنك التمويلية وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاقتراض = مجموع الديون

مجموع الاصول

نسبة الديون قصيرة الأجل الى حقوق الملكية : يؤدي ارتفاع هذه النسبه الى عدم ثقة الدائنين في منح ديون طويلة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية :[2]

نسبة الديون قصيرة الأجل الى حقوق الملكية = الديون قصيرة الأجل

حقوق الملكية

نسبة هيكل رأس المال: الهدف من هذه النسبة هو إبراز أهمية الديون طويلة الأجل في تركيبة رأس المال . وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة هيكل رأس المال = الديون طويلة الأجل

مصادر التمويل طويلة الأجل

[1] – فيصل السعايديونضال فريد، **الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي** ، مكتبة المجمع العربي عمان الأردن، ط1،،2004.ص:134.

[2] – خلدون الشديفات ،**ادارة وتحليل مالي** ،ط1،دار وائل ،عمان الأردن ،ص:129.

نسب نشاط التوظيف : تستخدم لتقييم مدى نجاح البنك في ادارة أصوله زموارده المالية. كما توضح علاقة الاستثمار في عناصر الأصول بالايرادات المحققة، وذلك بمقارنة مستوى الايرادات بحجم الاستثمار في مختلف الأصول.[1] ومن بين أهم نسب النشاط نذكر :

$$\text{معدل دوران مجموع الاصول} = \frac{\text{الايرادات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

النسب التي تقيس المخاطر : تهدف البنوك والمؤسسات المالية لتعظيم الربح والقيمة المضافة للمساهمين وهذا من خلال ادارتها للمخاطر في اطار تقديمها للخدمات المالية، وتواجه البنوك العديد من المخاطر أبرزها:

مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر تشغيلية...

[1] – محمد مطر ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ، دار وائل عمان الأردن، ط:01،2003، ص:36.

المبحث الثالث: استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية في قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية

تمهيد:

يتم تقييم آداء البنوك والمؤسسات المالية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية أو ما يعرف بنموذج ديبونت (**Dupont Model**) بفرض قياس مدى كفاءتها في استخدام مواردها وتحقيق أفضل مخرجات ممكنة بأقل مدخلات ممكنة...الخ، كذلك مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المسطرة، ومن خلال هذا البحث سنتطرق إلى التعريف بنموذج العائد على حقوق الملكية والقوائم المالية المستخدمة يليهالمؤشرات المستخدمة في النموذج ونختم بتحليل النموذج (فوائده وحدود تحليله)

المطلب الأول: التعريف بنموذج العائد على حقوق الملكية والقوائم المالية المستخدمة

استخدم نموذج العائد على حقوق الملكية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يستند أساساعلى القوائم المالية المعدة من طرف المحاسب.

الفرع الأول: وصف نموذج العائد على حقوق الملكية وتاريخه:

وضع نموذج العائد على حقوق الملكية من قبل دافيد كول **David Cool** في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1972،[1] ويعرف كذلك بنموذج ديبونت **Dupont Model** بحيث اقتصر في بادئ الأمر على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتين تعبر النسبة الأولى عند كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح وهي نسبة ما في الربح إلى إجمالي المبيعات، فيما تعبر النسبة الثانية عند كفاءة الإدارة في استخدام موجودتها وهي نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات[2].

[1] – طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة**، الدار البيضاء الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص: 77.

[2] – د.العرابي مصطفى، **تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي دارسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري وسوسيتي جنرال الجزائر –باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، المجلد 08، العدد 01، السنة 2019، الرقم التسلسلي: 19، ص: 564.

تم تطوير النموذج ليتحول من معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق إضافة نسبة ثالثة تخص المخاطرة وهي النسبة المتعلقة بمضاعف الرفع المالي وهي أحد نسب هيكل رأس المال والمتمثلة بنسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية. ويمكن لنا أن نوضح نموذج العائد على حقوق الملكية من خلال الجدول:

الجدول رقم 02: مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية

المؤشرات	النسب	الكفاءة
العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل/ حقوق الملكية	كفاءة الأرباح
لعائد على الأصول ROA	صافي الدخل/ إجمال الأصول	
منفعة الأصول AU	إجمالي الإرادات/ إجمالي الأصول	
الرفع المالي EM	إجمالي الأصول/ إجمالي حقوق الملكية	
هامش الربح PM	صافي الدخل/ إجمالي الإرادات	كفاءة التكاليف

المصدر: اعداد الطالبتان.

الفرع الثاني: أهم القوائم المالية المستخدمة في نموذج العائد على حقوق الملكية:

يظهر نظام ديبونت العلاقة الموجودة بين المؤشرات التي تقيس العائد وبين المؤشرات التي تقيس المخاطر كما يظهر كذلك قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية...الخ[1]، كل هذا يتم من خلال إعداد المحاسب للعديد من القوائم المالية الدورية والتي سنذكر كل أهمها:

أولا: الميزانية

وهي عبارة عن بيان بوضع المركز المالي للمؤسسة المصرفية في لحظة زمنية معينة...ما له من حقوق على الفيد (جانب الأصول)، وما عليه من الالتزامات نحو الفيد (جانب الخصوم)[2].

الميزانية عبارة عن صورة للمركز المالي للمؤسسة من خلال بيان ما لها من ممتلكات (أصول أو موجودات) وحقوق ملكية وما عليها من التزامات مالية (خصوم) في تاريخ معين وهو تاريخ الميزانية[3].

[1]- طارق عبد العال حماد، ، مرجع سابق، ص: 81.

[2]- محمد السعيد السمهوري، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2012، ص: 187.

[3]- رميدي عبد الوهاب وسماي علي، **المحاسبة المالية وفق النظام المالي المحاسبي الجديد**، ط 1، ص: 30.

الميزانية وثيقة مالية تعدها السلطة التنفيذية وتأخذها السلطة التشريعية بموجب القانون[1].

تعرف الميزانية بأنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة المالية في تاريخ معين فهي توضح وضعية المركز المالي للمؤسسة، كما تعرف بأنها جدول يصنف عناصر الذمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين، فيظهر جانب أصول وخصوم...الخ.

يوضح الجدول الموالي نموذج لميزانية بنك تجاري[2]، وتعرف الميزانية بأنها الكشف الذي يستخرج من دفاتر الوحدة الاقتصادية في نهاية السنة المالية لبيان موجوداتها ومطلوباتها وكذا رصيد حساب الأرباح والخسائر في ذلك التاريخ[3].

الجدول رقم 03: نموذج للميزانية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأرصدة النقدية: - النقدية بالصندوق - أرصدة لدى البنك - أرصدة مدنية - قيم تحت التحصيل		الودائع المصروفة: - ودائع تحت الطلب - ودائع ادخارية - ودائع لأجل	
الأوراق المالية: - سندات الحكومة - سندات الخزينة - الأسهم		- الأرصدة الدائنة للبنوك الأخرى: - أرصدة دائنة للبنوك المحلية. - أرصدة دائنة للبنوك والمراسلين بالخارج.	
التسهيلات الائتمانية		المبالغ المقترضة	
أوراق تجارية مخصومة: - فروض ممنوحة - سندات مخصومة		قروض من البنك المركزي قروض من بنوك أخرى	
أصول أخرى: - إيرادات مستحقة - مصروفات التأمين		مخصصات المقابلة للالتزامات الخارجية - مخصص الضرائب - مخصص التعويضات القضائية	

[1]- محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص: 88.

[2]- حواس صالح، **المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF**، دار عبد اللطيف للنشر،ط:01 ص: 23.

[3]- د. محمد الكرخي، **تقرير الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 187.

– ممتلكات ملكيتها للبنك		الخصوم الأخرى: – إيرادات مدفوعة مقدما – مصروفات مستحقة – حسابات رأس المال – الاحتياجات	

ثانيا: الجدول حسابات النتائج رميدي عبد الوهاب وسماي علي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي المحاسبي الجديد، ط 1، ص: 30.

هو جدول بياني مخصص للأعباء والايرادات المنجزة من قبل المؤسسة خلال السنة، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، وهو يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح– خسارة).

يعطي جدول حسابات النتائج صورة أكثر حيوية عند المؤسسة بحيث يقيس أداء المؤسسة للفترة المالية المنتهية وذلك عند طريق مقارنة الإيرادات بالتكاليف.[1]

الجدول رقم 04: نموذج حسابات النتائج

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
(01) إيرادات الفوائد		
– الفوائد واتعاب القروض – الفوائد على الودائع المستحقة لدى البنك – الفوائد على الأوراق المالية – الدخل من التأجيل		
(02) المصروفات الفوائد		
– الفوائد على الودائع – الفوائد على الأموال المقترحة		
(03) صافي دخل الفوائد (01– 02)		
(–) مخصص خسائر القروض		
(04) صافي دخل الفوائد خصم المخصصات		
(05) الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد		
– أنشطة الائتمان – أعباء ذمة الفوائد		

[1] – رميدي عبد الوهاب، سماي علي، مرجع سابق، ص: 41.

(06) مصروفات أخرى بذمة الفوائد		
(07) صافي الدخل قبل الضريبة: (03+ 04- 05)		
(08) (-) ضرائب الدخل والتعديلات المحاسبية		
(09) صافي الدخل		

المصدر: رميدي عبد الوهاب وسماي علي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي المحاسبي الجديد، ط 1، ص: 41.

ثالثا: قائمة الدخل (حسابات النتيجة)

تعكس هذه القائمة الطبيعية المالية لأعمال البنوك التجارية فمعظم مصادر الأموال من الودائع والاقتراض، كما يوجه معظم استخدأمات أمواله نحو الإراض والاستثمارات في الأوراق المالية.

تحتوي قائمة الدخل على مقارنة إيرادات البنك ومصروفاته خلال سنة مالية محددة[1]، ومنه فإن قياس صافي الدخل يبدأ بإيراد الفوائد ثم يخصم منه مصروف الفوائد لنحصل على صافي دخل الفائدة والذي يخصم منه مخصصات خسائر القروض، يلي ذلك إضافة الإيرادات الأخرى وخفض المصروفات بخلاف الفوائد وأخيرا يتم خصم الضرائب المتعلقة بالدخل لينتج لنا صافي الربح. [2]

رابعا: قائمة الموارد والاستخدامات:

يطلق عليها كذلك بقائمة التغيرات في المركز المالي وهي توضح كيفية الحصول على الموارد المالية وكيفية استخدامها، ويتطلب إعداد قائمة الموارد والاستخدأمات ميزانيتين عموميتين لسنتين متتاليتين كذلك قائمة الدخل للنسبة الأخيرة، كما يقتضي إعدادها أيضا حساب التغيرات في بنود الأصول والخصوم وحقوق الملكية عند النسبتين ثم تصنف تلك التغيرات في مجموعتين كما يلي[3]:

تغيرات تمثل مصدر الأموال و تغيرات تمثل استخدأمات الأموال.

المطلب الثاني: المؤشرات المستخدمة في نموذج العائد على حقوق الملكية

إن نموذج العائد على حقوق الملكية يعتبر أحد المؤشرات المهمة لوصف وقياس العلاقة بين العائد والمخاطرة وبالتالي سيقيس أداء المؤسسة فيما يتعلق بمحأولة إدارات تلك المؤسسة في تحقيق أقصى عوائد ممكنة بأقل مخاطر ممكنة من أجل تحقيق أقصى ربحية والتي ستنعكس على المساهمين والملاك، ويتكون النموذج من مؤشرين:

مؤشرات العائد: والتي بدورها ينقسم إلى مؤشرات كالتالي:

[1] د. محمد الكرجي، **مرجع سابق**، ص: 200.

[2] طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص: 51.

[3] د. محمد الكرجي، ، **مرجع سابق**، ص: 201.

مؤشر العائد على حقوق الملكية،مؤشر العائد على الأصول، مؤشر منفعة الأصول، مؤشر هامش الربح،مؤشر مضاعف حق الملكية أو الرفع المالي.

مؤشرات المخاطرة: والتي بدورها كذلك تنقسم إلى خمس مؤشرات كالتالي:

مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال و المخاطر التشغيلية.

وفي ما يلي تفصيل لكل مؤشر على حدى:

مؤشرات العائد

يتم قياس ربحية البنك من خلال العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول حيث يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية من أكثر المقاييس أهمية لتأثره بأداء البنك ومدى كفاءته ومقدرته على تعظيم ثروة الملاك، ومن أهم المؤشرات نورد:

1- مؤشر العائد على حقوق الملكية The Return On Equity (ROE)

يمكن مؤشر العائد على حقوق الملكية من تقييم أداء البنوك وذلك بوضع مجموعة من النسب التي تساعد المتحلل على تقييم حجم أرباح البنك والمتعلقة بمخاطر تم قبولها[1]، فمن خلال هذا المؤشر يمكن قياس العائد على ك وحدة نقدية مستبشرة من قبل جملة الأسهم العادية فهو يقيس العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال البنك، كما أن ارتفاع هذا المؤشر دلالة على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل داخل البنك، فكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل لالنسبة للبنك لأن نسبة الربح زادت ما يمكنه من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين وكذلك زيادة في نسبة الأرباح المحتجزة (الاحتياطات)،ويتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

2- مؤشرات العائد على الأصول: The Return On Assets (ROA)

[1] – طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 81.

يمكن مؤشر العائد على الأصول من قياس كفاءة البنوك بحيث يقيس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفا أمثلا أي يقيس كفاءة إدارة البنك في استخدام مجموع أصوله، فمن خلال هذا المؤشر يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال فترة معينة[1].

يستخدم مؤشر العائد على الأصول للمقارنة بين المؤسسات في القطاعات المتماثلة يوضح كذلك مؤشر العائد على الأصول مسؤولية التشغيل الكفء لتلك الأصول كذلك مسؤولية التمويل المطلوب، فكلما ارتفعت نسبة معدل العائد على الأصول دل ذلك على كفاءة الإدارة واستثمار المؤسسة لأصولها.

ويتم حساب معدل العائد على الأصول وفقا للعلاقة التالية:

العائد على الأصول (ROA): $\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$

3- مؤشرات منفعة الأصول: Assets Utilization (AU)

تتمثل منفعة الأصول في نسبة الإيرادات الكلية المحققة لكل وحدة نقدية من الأصول وهي تعكس الاستغلال الأمثل للأصول بمعنى آخر إنتاجية الأصول ويتم حساب منفعة الأصول وفقا لعلاقة التالية:

مؤشر منفعة الأصول (AU): $\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$

4- مؤشر هامش الربح: Profit Margin PM

يعكس هذا المؤشر مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، ويقيس الدخل المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الإيرادات ومنه فهو الصافي، ويتم حساب مؤشر هامش الربح وفقا للعلاقة التالية:[2]

هامش الربح PM: $\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الإرادات}}$

[1] – عمار أكرم وعمر الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي لتنجو من التعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 208، ص: 36.

[2] – شريفة جعدي، **مرجع سابق**،ص:105.

لدينا مؤشر منفعة الأصول AU: $\frac{\text{إجمالي الإرادات}}{\text{إجمالي ألأصول}}$

مؤشر هامش الربح PM: $\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$

بضرب العلاقة 1 × 2 نجد:

$$\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

بإختزال إجمالي الإيرادات نجد العلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تمثل هذه العلاقة مؤشر العائد على الأصول: ROA

ROA=PM ×AU: منفعة الأصول × هامش الربح : ROA عائد الأصول

من خلال العلاقة السابقة يمكن القول بأن ارتفاع العائد على الأصول راجع لارتفاع منفعة الأصول أو لهامش الربح أو كليهما وهذا ما يعكس الأداء الجيد، أما إنخفاض مؤشر العائد على الأصول فهو راجع لإنخفاض أحدى المعدلين أو كليهما، فإن كان الارتفاع في مؤشر العائد على الأصول يعود لهامش الربح يدل على

كفاءة البنك في تحكمه في تكاليفه، أما إذا كان الارتفاع في مؤشر العائد على الأصول يعود لمنفعة الأصول فهذا يدل على الاستخدام الأفضل للأصول.[1]

5- مؤشر مضاعف حق الملكية أو الرفع المالي: Equity Multiplier (EM)

يعرف الرفع المالي بأنه الاستعانة بأموال الآخرين لتحقيق أرباح إضافية يستفيد منها الملاك، ومنه فزيادة الرفع المالي من أدوات المراقبة فهي تساعد على تقييم الهيكل التمويلي بالمؤسسة كما نقيس مدى تعرضها للمخاطر المالية، إن مضاعف حق الملكية هو نسبة الرفع المالي التي تقيس الجزء من أصول المؤسسة التي يتم تمويلها من خلال حقوق المساهمين[2]. ويحسب مؤشر مضاعف حق الملكية بالعلاقة التالية:

مؤشر مضاعف حق الملكية: إجمالي الأصولEM

إجمالي حقوق الملكية

يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية ROE بالعائد على الأصول ROA من خلال ما يسمى بمضاعف حق الملكية EM وهذا وفقا للعلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية ROE: العائد على الأصول × مضاعف حق الملكية

$$ROE = ROA \times EM$$

يقوم مؤشر مضاعف الملكية EM بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية بحيث تدل القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وعليه فإن مؤشر حق الملكية يقيس درجة الرفع المالي كما يعتبر مقياسا للربح والمخاطرة وهذا كون أن الرفع المالي المرتفع يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية ROE وهذا في حالة وجود دخل صافي موجب[3].

أما في حالة ما إذا حقق البنك عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض هذا يعود أما للعائد على الأصول أو مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) أو كليهما، ففي حالة ارتفاع العائد على حقوق الملكية بسبب

[1] – محمد الجموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005، ص 91.

[2] – ميند ابراهيم مندي، **الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ط 4،ص: 84.

[3] – عمار أكرم وعمر الطويل، **مرجع سابق**، ص:38.

العائد على الأصول بدل هذا على الإدارة الجيدة للأصول، أما إذا كان الارتفاع بسببه الرافعة المالية فعلى المساهمين معرفة درجة المخاطرة التي يتطلبها العائد[1].

الجدول رقم05 :كفاءة مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية

المؤشرات	النسب	الكفاءة
العائد على حقوق الملكية ROE	صافي الدخل / إجمالي حق الملكية	كفاءة الأرباح
العائد على الأصول ROA	صافي الدخل / إجمالي الأصول	كفاءة الأرباح
منفعة الأصول AU	إجمالي الإرادات / إجمالي الأصول	كفاءة الأرباح
هامش الربح PM	صافي الدخل / إجمالي الإرادات	كفاءة التكاليف
الرفع المالي EM	إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية	كفاءة الأرباح

المصدر: د.العرابي مصطفى، تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي دارسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري وسوسيتي جنرال الجزائر –باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية،ص: 564.

الشكل رقم 04 : العلاقة بين مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية[2]

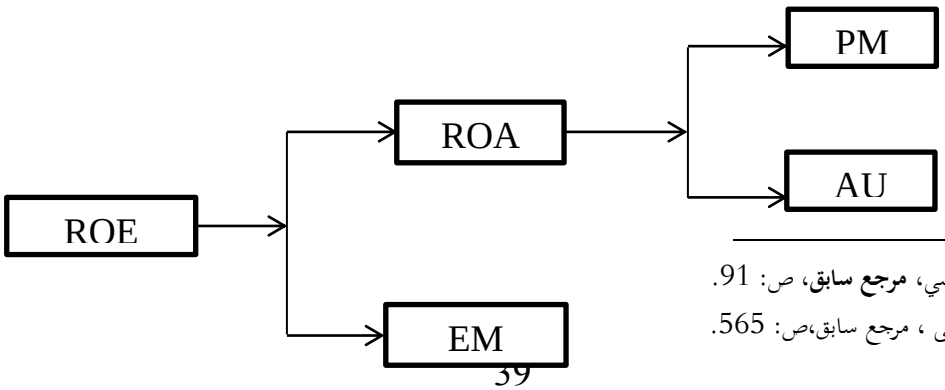

[1] محمد الجموعي قريشي، **مرجع سابق**، ص: 91.

[2] – د.العرابي مصطفى ، مرجع سابق،ص: 565.

المصدر: د.العرابي مصطفى، تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي دارسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري وسوسيتي جنرال الجزائر –باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية،ص: 565.

ثانيا: مؤشرات المخاطرة:

ترتبط مؤشرات المخاطرة بمؤشرات العائد، وعليه تختلف ربحية البنك أو المؤسسة المالية باختلاف مخاطر تشكيلة استثماراته ومخاطر عملياته ونشاطاتها، ومن بين هذه المخاطر نجد:

مخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risk:

وهي تتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة، ويمكن التعرف على احتمالات تغير صافي الدخل من الفائدة للبنك خلال قياس موقف حساسية كل من الأصول والخصوم ويتم قيس الفرق المالي بين الأصول الحساسة تجاه معدل الفائدة والخصوم الحساسة اتجاه معدل الفائدة، فإذا كان الفرق موجب فإنه يعني أن الأصول الحساسة تجاه معدل الفائدة أكبر من الخصوم الحساسة اتجاه معدل الفائدة ويتأثر صافي دخل الفوائد في صورة علاقة طردية مع التغير قصير الأجل في معدلات الفائدة[1].

أما إذا كان الفرق سالبا فإن صافي دخل الفوائد سوف يتأثر بعلاقة عكسية مع التغير قصير الأجل في معدلات الفائدة (ينخفض صافي الدخل في حالة ارتفاع معدل الفائدة قصير الأجل، ويرتفع صافي الدخل في حالة إنخفاض معدل الفائدة قصير الأجل) [2].

مخاطر الائتمان Cridit Risk:

تنتج مخاطر الائتمان من فقدان جزء أو كل من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كلاهما معا وتقاس مخاطر الائتمان بالنسب التالية: [1]

[1] – طارق عبد الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية، دراسة خاصة رقم: 5، ترجمة: عثمان با بكر ورضا سعد الله، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب**، البنك الاسلامية للتنمية، جدة، السعودية، 2003، ص: 28.

[2] – عبد الغفار حنفي، و قحفى عبد السلام، **الادارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003– 2004، ص،ص: 276– 277.

القروض المتأخرة عند السداد	حق الملكية
محفظة القروض	إجمالي محفظة القروض
قروض وسلفيات قصيرة الأجل	مخصصات خسائر القروض
إجمالي الأصول	إجمالي القروض

يؤثر خطر الائتمان على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عند التأخر في السداد أو عدمه، كما توجد عناصر من الأصول تتميز باحتمال حدوث عجز عند السداد فيها كالقروض والسندات الأخرى خارج الميزانية مثل: خطابات الضمان، الاعتمادات المسندية، حيث تعتبر القروض أكثر هذه العناصر مخاطرة، كما أنه يوجد العديد من الأنواع الأخرى لمخاطر الائتمان نذكر منها:

مخاطر عدم السداد: وهي عدم قدرة المدين على سداد التزاماته بالكامل في وقتها المحدد.

مخاطر التسوية: وتنتج من عمليات التسوية الخاصة بالتدفقات النقدية والأصول المالية والأصول الأخرى.

مخاطر البلد: وتنشأ عند التعامل مع أحد البلدان ذات الأوضاع الاقتصادية السيئة أو أحد البلدان التي تعاني من عدم استقرار عملتها...الخ.

مخاطر السيولة Liquidity Risk:

وهي تظهر نتيجة لعدم قدرة البنك على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليه في تواريخ استحقاقها بطريقة فعالة من حيث التكلفة سواء من خلال بيع الأصل أو الحصول على قروض جديدة (ودائع).

تستخدم الأصول النقدية في تلبية عمليات السحب التي يقوم بها العملاء والمتطلبات الخاصة بالاحتياطي القانوني أو للحصول على خدمات من مؤسسات مالية أخرى، وتحأول البنوك قدر الامكان من تقليل الممتلكات النقدية لأنها لا تكتسب أي فائدة[2].

تتكون الأصول السائلة من الأوراق المالية غير المرهونة والقابلة للبيع، والأموال قصيرة الأجل وأذونات الخزينة والأوراق المالية التي يتم شراؤها في ظل اتفاقيات لإعادة بيعها...الخ.

توفر القروض أصول سائلة يمكن تحويلها إلى نقدية جاهزة وبدون خسارة للبنك بطريقتين كالآتي:

التدفقات النقدية: من الفائدة وأصل القروض التي يمكن أن تستخدم لتلبية التدفقات الخارجية.

---

[1] – أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائدة والمخاطرة، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، (1997– 2000)، ص: 108.

[2] – طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص: 92.

بعض القروض التي يسهل بيعها للمؤسسات الأخرى[1].

مخاطر رأس المال capital Risk:

وتشير إلى الدرجة التي يمكن بها خفض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بالدائنين والمودعين، ويمكن قياس مخاطر رأس المال بمعرفة نسبة تغطية حقوق الملكية للأصول الخطرة، كما يلاحظ أنها على علاقة عكسية مع معامل الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية فإذا ما قرر البنك زيادة مخاطر رأس المال فإن الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية يكون كبيرا، هذا مع فرض أن القواعد والتشريعات تجيز ذلك ومع فرض كذلك ثبات العوامل الأخرى[2].

المخاطر التشغيلية Operational Risk:

وهي تشير إلى كفاءة الإدارة عند أداء أنشطتها، فهي تنتج في حالة عدم كفاءة أو إنخفاض العمليات الداخلية، تمثل الرقابة على التكاليف والإنتاجية كذلك المؤشرات التي تقيس نصيب العامل من إجمالي الأصول أو نصيب العامل من إجمالي المصروفات مقياسا لمخاطر التشغيل، ومع ذلك فهذه المؤشرات لا تقيس احتمالات الاحتيال والتزوير الذي قد يحدث من قبل أحد المسؤولين أو العاملين، كذلك تعد الحوادث الخارجية كالكوارث الطبيعية مثلا أحدى مخاطر التشغيل المحتملة والتي لا يمكن قياسها ولا مراقبتها[3].

الجدول رقم06: يمثل أهم مقاييس المخاطرة

المخاطر	العلاقة	المدلول
- مخاطر معدل الفائدة[4]	- الأصول الحساسة اتجاه معدل الفائدة إلى إجمالي الأصول. - الخصوم الحساسة اتجاه معدل الفائدة إلى إجمالي الخصوم.	- تبين مدى حساسية التدفقات النقدية التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة.
	- مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض والإيجارات. - القروض قصيرة الأجل إلى إجمالي	- توضح المخاطر الناتجة عند فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كلاهما

[1] - مسعي سمير، **تسعير القروض المصرفية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة منتوري، قسنطينة 2007- 2008، ص: 33.

[2] - نفس المرجع، ص 33.

[3] - طارق عبد العال حماد، أبو قحف عبد السلام، مرجع سابق، ص:278.

[4] - المرجع نفسه، ص: 73.

– مخاطر الائتمان[1]	الأصول. – صافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض والإيجارات. – احتياطات الخسائر إلى القروض غير المستحقة. – الأوراق المالية خلال السنة إلى إجمالي الأصول.	معا، سواء بالنسبة إلى الاستثمارات في الأوراق المالية أو القروض وفقا للاتفاقيات والعقود المبرمة.
– مخاطر السيولة[2]	– إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول. – الخصوم المتقلبة إلى إجمالي الأصول. – الأوراق المالية قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول. – صافي القروض والايجارات إلى إجمالي الأصول.	– تشير إلى قدرة نسبة النقدية في مواجهة المسحوبات من الودائع والزيادة في القروض سواء من حيث بيع أو تصفية أصل يمتلكه البنك أو الحصول على أموال إضافية من الغير.
– مخاطر رأس المال[3]	– إجمالي حوق الملكية إلى إجمالي الأصول. – إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول الخطرة. – توزيعات الأرباح النقدية إلى صافي الدخل. – الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول الخطرة.	– توضح الدرجة التي يمكن إنخفاض قيمة الأصل قبل وصول الضرر بالدائنين والمودعين أي درجة تغطية حقوق الملكية للأصول ذات المخاطر توضح كذلك مدى مواجهة البنك لمخاطر الاستثمار بكافة أنواعها وعلى مدى كفاية رأس المال المملوك لمقابلة الخسائر دون المساس بالودائع.
– مخاطر التشغيل[4]	– إجمالي الأصول إلى عدد العمال.	– تشير إلى كافة التكلفة عند أداء

[1] – عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **مرجع سابق**، ص: 285.

[2] – طارق عبدالعال حماد، **مرجع، سابق**، ص: 73.

[3] – عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **مرجع سابق**، ص: 286.

[4] – طارق عبدالعالي حماد، **مرجع سابق**، ص: 94.

	– مصروفات العمالة إلى عدد العمال.	الأنشطة.

المصدر:اعداد الطالبتان.

المطلب الثالث: فوائده وحدود تحليله

يقدم نموذج العائد على حقوق الملكية العديد من المزايا للملاك و المساهمين كذلك فهو يواجه بعض الانتقادات، وفي ما يلي توضيح لذلك:

الفرع الأول: فوائده (إيجابياته)

يعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية أو تحليل ديبونت تقنية مفيدة يستخدم لتحليل العوامل المختلفة للعائد على حقوق الملكية بحيث يسح بتحليل العائد على حقوق المساهمين للمستثمرين وذلك بالتركيز على المقاييس الرئيسية للأداء المالي بشكل فردي لتحديد نقاط القوة والضعف كما أنه هناك ثلاث مقاييس مالية رئيسية تدفع العائد على حقوق الملكية وهي: كفاءة التشغيل، كفاءة استخدام الأصول والرافعة المالية.

تتمثل الكفاءة التشغيلية في صافي هامش الربح أو صافي الدخل مقسوما على إجمالي المبيعات أو الإيرادات، كما يتم قياس الرافعة المالية من خلال نسبة دوران الأصول بينما يتم قياس الرافعة المالية بمضاعف حق الملكية وهو ما يعادل متوسط الأصول مقسوما على متوسط حقوق الملكية.

الفرع الثاني: حدود تحليله

لا يخلو نموذج العائد على حقوق الملكية من العيوب ونقاط الضعف، فإن طبيعته الموسعة تجعله يتطلب العديد من المدخلات فتكون النتائج جيدة فقط عندما يستخدم بيانات من داخل المؤسسة وتحديدا من الميزانية العمومية والتي يمكن لبعض عناصرها أن لا تكون نسب دقيقة تماما...فلا تزال هناك العديد من المشكلات مثل صعوبة تحديد القيم النسبية للنسب المالية بأنها جيدة أو سيئة مقارنة بمعايير الصناعة، فدائما ما يتم تقييم النسب المالية أفضل على أساس مقارن مما يوضح جودة أداء المؤسسة مقارنة بأقرانها من المؤسسات أو مدى أداء المؤسسة مقارنة بأدائها التاريخي ومنه تحليل التغيرات بمرور الوقت.

خلاصة الفصل الأول:

يقع مؤشر الكفاءة تحت ما يسمى بتقييم الأداء حيث يعتبر في الأساس مقياس يقيس كفاءة الربح المكتسب ، فهي تتمثل في الاستخدام الرشيد للحوارد المتاحة والذي يؤدي إلى تحقيق أفضل المخرجات بأقل تكلفة، أما فيما يتعلق بالكفاءة والمفاهيم الإقتصادية ذات الصلة لها فقد تم التمييز بينهما ، فالإنتاجية هي القدرة على الإنتاج ، أما الكفاءة فهي تطابق الإنتاج الفعلي مع المخطط ، في حين أن الفعالية هي تحقيق النتائج.

تتمثل أنواع الكفاءة التشغيلية في قسمين:

أولهما الكفاءة الفنية أو التقنية ثانيهما الكفاءة التخصيصية

تتحقق الكفاءة التشغيلية عندما تتحقق كل من الكفاءة الفنية والتخصيصية معا وفي نفس الوقت، ويتم قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية وفقا للعديد من النماذج أهمها:

الطرق الكمية، معيار كاملزCAMELS،بطاقة الأداء المتوازن كذلك مؤشرات النسب المالية والتي تحوي ضمنها نسب الربحية مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية .

الفصل الثاني :

الدراسة التطبيقية للنموذج

على بنكيي البركة

والقرض الشعبي الجزائري

للفترة(2019/2016)

تمهيد:

عرفت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة تطورات وتغيرات في المجال الاقتصادي، ولاسيما الجهاز المصرفي بما أنه المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي الوطني فهو يدفع بعجلة النمو نحو التقدم، فعرف هذا القطاع عدة إصلاحات بهدف تحسينه وتماشيه مع أهداف البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى غاية آخر إصلاح عام 1990 بصدور قانون النقد والقرض الذي كان البنك المركزي الجزائري أول من استفاد منه ،حيث منحه هذا القانون استقلاليته ، فصار يهدف أساسًا بعد استرجاع مكانته الحقيقية إلى المحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية والمحافظة على استقرار الأسعار؛ كما عرفت الكتلة النقدية من مكوناتها ومقابلاتها تطورًا ملحوظًا حسب مكانة ودور كل واحدة منها .

وسنتطرق في هذا الفصل إلى مايلي:

المبحث الأول: التعريف بالبنكين محل الدراسة.

المبحث الثاني: قياس الكفاءة التشغيلية لبنك البركة الجزائروالقرض الشعبي الجزائري.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة على البنكين.

المبحث الأول: التعريف بالبنكين محل الدراسة.

تمهيد:

شهد النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات التي إنبثق عنها مجموعة من البنوك، كما أن لتحرير تجارة الخدمات دور هام في ظهور العديد من البنوك الأجنبية،ولكي تكون الدراسة التطبيقية أكثر شمولا ارتأينا لاختيار نموذجين مختلفين من البنوك العاملة في الجزائر وهما بنك البلاكة الجزائر وبنك القرض الشعبي الجزائري في هذا المبحث سنتطرق الى التعريف بهذين البنكين.

المطلب الأول: عرض هيكل المنظومة المصرفية الجزائرية:

يتكون النظام المصرفي الجزائري من :

20 بنكا تجاريا منهاك 06 بنوك عمومية، وبنك مختلط و 13بنك خاص.

09 مؤسسات مالية، منها مؤسسة مالية واحدة خاصة.

05 مكاتب تمثيل.

ويمثل الشكل الموالي الهيكل الحالي للنظام المصرفي الجزائري والمكون من بنك الجزائر والبنوك التجارية والمؤسسات المالية وكذا مكاتب التمثيل.

الشكل رقم 05 : هيكل الجهاز المصرفي الجزائري2018

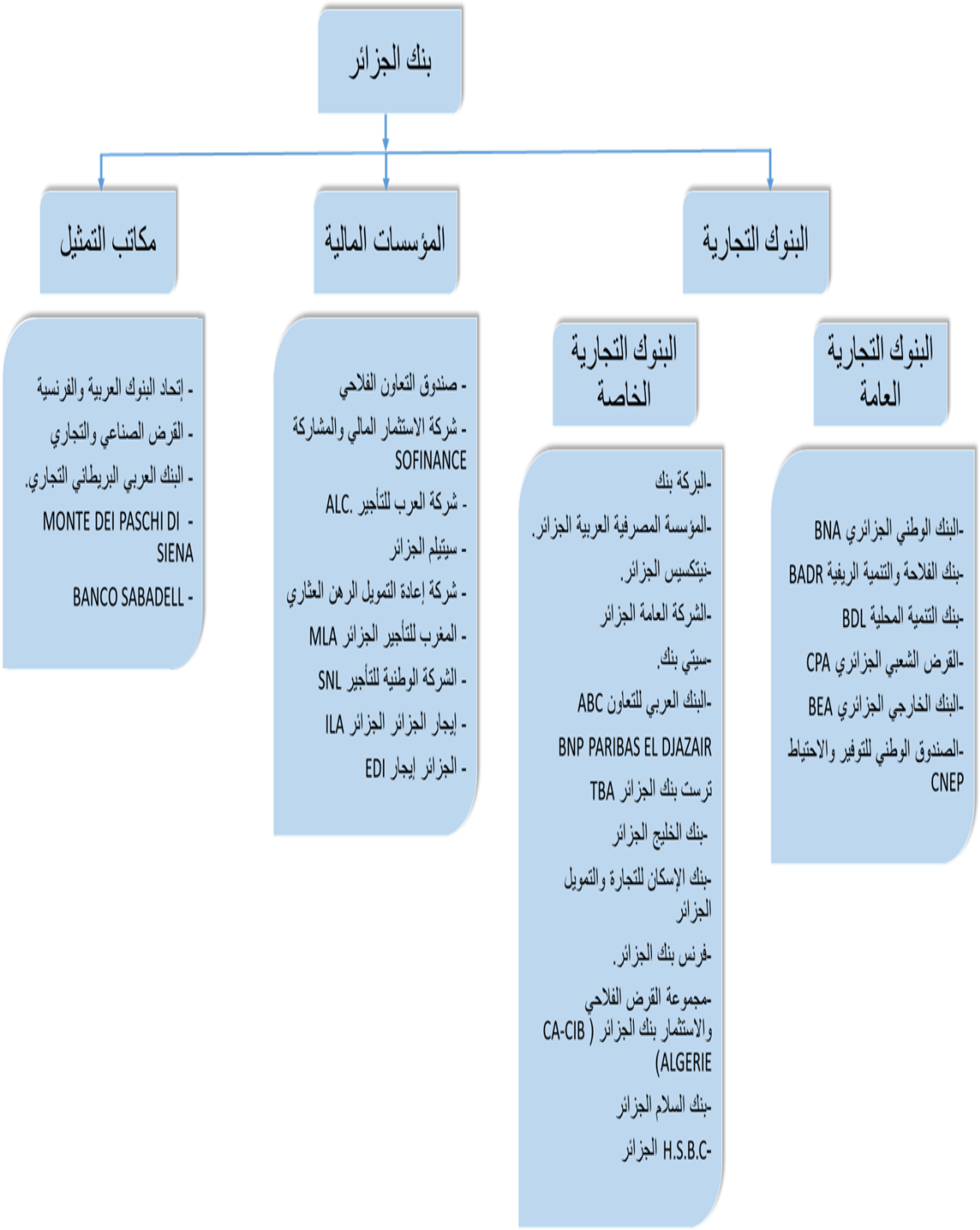

المصدر: موقع بنك الجزائر .**www.bank-of-algeria.dz**

المطلب الثاني: عرض لمجموعة البركة المصرفية الجزابرية:

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام و خاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، و بدأ بمزأولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر1991.

أما في ما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر) و مجموعة البركة المصرفية (البحرين)، وفي إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزأولة جميع العمليات البنكية من تمويلات و استثمارات، و ذلك موافقتا مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

من أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري نذكر:

1991 تأسيس بنك البركة الجزائري.

1994 الاستقرار والتوازن المالي للبنك.

2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.

2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنين والأفراد.

2006 زيادة رأسمال البنك إلى 2،5 مليار دينار جزائري.

2009 زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.

2012 تفعيل أول منظومة بنكية شاملة و مركزية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

2016 الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.

2017 زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري.

2018 أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي، تصنيف مجلة (**Global Finance**).

2018 من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المرودية.

2018 من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية

وكالات البنك في الجزائر:

يتبع للبنك شبكة واسعة النطاق من الوكالات المحلية التي يصل عددها إلى 30 وكالة موزعةً على جميع محافظات الدولة، ومن هذه الوكالات:

وكالة القبة 106، 35 شارع الفرير عبد السلام (الصليب) ، كوبه- الجزائر.

وكالة بير خادم 102، 32 شارع الترويس الأخوة جيلالي ، بير خادم – الجزائر العاصمة.

وكالة سطاوالي 108، 54 شارع جاسي أمار سطاوالي- الجزائر.

وكالة قسنطينة 406، 09 سيدي مبروك قسنطينة، الجزائر.

وكالة الشلف 205، شارع المقاومة، الشلف.

وكالة بجاية 407، 14 شارع Harfi Taoues ، خروج سيتي توبال، بجاية.

المطلب الثالث: عرض لبنك القرض الشعبي CPA:

القرض الشعبي الجزائري هو بنك تجاري تم إنشاؤه في ديسمبر 1966 بموجب الأمر 66-36 المؤرخ في 29ديسمبر 1966 وهو ثاني بنك ظهر بعد الاستقلال بعد البنك الوطني الجزائري، وقد تم إنشاؤه باستغلال مجموعة من البنوك السابقة وهي:

البنك الشعبي التجاري والصناعي الوهراني.

البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر.

البنك الجهوي الشعبي التجاري والصناعي لعنابة.

البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

ثم أدمجت فيه بعد ذلك ثلاث بنوك أجنبية أخرى هي:

Banque mixe Algérie – Egypte في: 01/01/1968 (مصر- الجزائر) ·

Société Marseillaise du crédit في: 30/06/1968 شركة مارسيليا للقرض ·

Compagnie Française de Crédit et de Banque في: 1971 مؤسسة البنك الفرنسي للقرض.

يقوم القرض الشعبي الجزائري بجمع الودائع باعتباره بنكا تجاريا كما يمنح القروض القصيرة 253 الأجل، وابتداء من سنة 1971 أصبح يقوم بمنح القروض المتوسطة الأجل أيضا وقد انبثق عنه في سنة 1985 بنك تجاري جديد هو بنك التنمية المحلية (BDL) وفي سنة 1989 تحول القرض الشعبي الجزائري إلى مؤسسة عمومية اقتصادية EPE متخذة الشكل القانوني "شركة مساهمة ". وفي 1997/04/06 وبعد استيفاء الشروط المطلوبة من قانون النقد والقرض حصل القرض الشعبي الجزائري على ترخيص بمزأولة العمل المصرفي من بنك الجزائر، وأصبح ثاني بنك عمومي يحصل على هذا الترخيص من بنك الجزائر.

المبحث الثاني: قياس الكفاءة التشغيلية لكل من بنك البركة الجزائر وبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019)

تمهيد:

يعتبر قياس الكفاءة التشغيلية واحد من مقاييس تقييم الأداء المصرفي،ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لاستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية على قوائم المالية للبنكين محل الدراسة للفترة (2016-2019)

المطلب الأول : عرض القوائم المالية لبنك البركة الجزائر للفترة (2016-2019):

استنادا على القوائم المالية المستخرجة من التقارير السنوية لبنك البركة جزائر للفترة (2016-2019) تم تجميع بنود الميزانيات كالتالي:

الأصـــول: كانت الأصول المستخرجة من قائمة الميزانية العامة لبنك البركة الجزائر والمجمعة خلال الفترة (2016-2019) كما يلي:

الجدول رقم 07: تطور الأصول لبنك البركة الجزائر للفترة (2016-2019)

الوحدة: ألف دينار جزائري

	البند	المذكرة	السنوات المالية			
			2016	2017	2018	2019
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2,1	89 902 868	99 616 004	105 021 946	95 745 974
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0	0	0	0
3	أصول مالية قابلة للبيع		0	0	0	0
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2,2	3 179 827	3 123 641	2 299 974	1 547 484
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2,3	107 531 185	136 553 371	154 159 890	153 053 279
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0	0	0	0
7	ضرائب جارية -أصول	2,4	1 473 416	1 391 936	1 371 219	2 185 142
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2,5	211 565	205 398	234 347	261 635
9	أصول أخرى	2,6	1 538 005	1 824 740	1 904 003	2 208 277
10	حسابات التسوية	2,7	1 423 515	645 644	563 965	568 016
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2,8	1 670 691	1 718 778	1 720 806	1 720 874
12	عقارات مخصصة كودائع		0	0	0	0
13	أصول ثابتة	2,9	3 374 185	3 553 182	3 719 679	4 264 721
14	أصول غير ثابتة	2,10	38 364	0	0	12 767
15	فارق الاقتناء		0	0	0	0
	مجموع الأصول		210 343 621	248 632 694	270 995 828	261 568 166

المصدر: اعداد الطالبتان استنادا على القوائم المالية لبنك البركة الجزائر للفترة : (2016-2019).

الخصوم : كانت الخصوم المستخرجة من قائمة الميزانية العامة لبنك البركة الجزائر والمجمعة خلال الفترة (2016-2019) كما يلي:

الجدول رقم 08 : تطور الخصوم لبنك البركة الجزائر للفترة: (2016-2019)

الوحدة: ألف دينار جزائري

	البند	المذكرة	السنوات المالية			
			2016	2017	2018	2019
1	البنك المركزي		0	0	0	0
2	ديون اتجاه المؤسسات	2,11	14 384	52 421	111 220	31 363
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	2,12	133 535 556	164 849 660	176 343 367	171 491 393
4	ديون ممثلة بسند	2,13	36 602 243	43 042 478	47 540 639	41 976 829
5	ضرائب جارية-خصوم	2,14	1 713 457	1 818 414	2 985 429	2 701 235
6	ضرائب مؤجلة-خصوم		0	0	0	0
7	خصوم أخرى	2,15	12 921 133	12 014 612	13 684 771	12 553 823
8	حسابات التسوية	2,16	1 242 067	2 309 184	2 901 047	2 109 586
9	مؤونات على المخاطر و لتكاليف	2,17	1 009 448	761 196	749 563	856 859
10	عانات.عتاد و اعانات أخرى ستثمارات		0	0	0	0
11	صندوق المخاطر المصرفية	2,18	2 417 265	2 998 001	3 431 939	3 612 329
12	ديون مرتبطة		0	0	0	0
13	رأس المال الاجتماعي	2,19	10 000 000	15 000 000	15 000 000	15 000 000
14	علاوة على رأس المال		0	0	0	0
15	الاحتياطات		5 922 009	1 273 107	2 157 459	3 968 943
16	فارق التقييم		0	0	0	0
17	فارق اعادة التقييم	2,21	894 672	894 672	894 672	894 672
18	نتيجة مرحلة (+/-)		87 820	70 534	29 150	37 888
19	نتيجة السنة المالية (+)		3 983 568	3 548 415	5 166 572	6 333 245
	مجموع الخصوم		**210 343 621**	**248 632 694**	**270 995 828**	**261 568 166**

المصدر: اعداد الطالبتان استنادا على القوائم المالية لبنك البركة الجزائر للفترة : (2016 -2019).

خارج الميزانية: كان تطور عناصرخارج الميزانية المستخرجة من تقارير بنك البركة الجزائر والمجمعة خلال الفترة (2016-2019) كما يلي:

الجدول رقم 09: تطور خارج الميزانية لبنك البركة الجزائر للفترة: (2016 -2019)

الوحدة: ألف دينار جزائري.

	البند	المذكرة	السنوات المالية			
			2016	2017	2018	2019
أ	التزامات ممنوحة		64 210 227	72 107 955	61 123 644	55 163 666
1	التزامات تمويل لفائدة المؤسسات المالية		0,00	0	0	0
2	التزامات تمويل لفائدة الزبائن	3,1	57 847 675	65 991 844	54 990 118	48 811 368
3	التزامات ضمانات لأمر مؤسسات مالية	3,2	195 001	234 487	234 207	231 254
4	التزامات ضمانات لأمر الزبائن	3,3	6 167 551	5 881 625	5 899 318	6 121 045
5	التزامات أخرى ممنوحة		0	0	0	0
ب	التزامات مستلمة		890 001	3 028 999	19 270 858	23 902 201
6	التزامات تمويل مستلمة من المؤسسات المالية		0,00	0	0	0
7	التزامات و ضمانات مستلمة من مؤسسات مالية	3,2	890 001	3 028 999	19 270 858	23 902 201
8	التزامات أخرى مستلمة		0,00	0	0	0

المصدر: اعداد الطالبتان استنادا على القوائم المالية لبنك البركة الجزائر للفترة : (2016-2019) .

حساب النتائج : كان تطور حسابات النتائج المستخرجة من تقارير بنك البركة الجزائر والمجمعة خلال الفترة (2016-2019) كما يلي:

الجدول رقم10: تطور حسابات النتائج لبنك البركة الجزائر للفترة: (2016-2019)

الوحدة: ألف دينار جزائري.

	البند	المذكرة	السنوات المالية			
			2016	2017	2018	2019
1	+ إيرادات الاستغلال	4,1	8 663 371	9 564 132	11 700 326	11 568 550
2	- تكاليف الاستغلال	4,2	2 081 981	2 779 415	3 287 708	2 922 865
3	+عمولات (إيرادات)	4,3	1 877 336	1 702 089	1 195 850	887 284
4	-عمولات (تكاليف)	4,4	407 301	379 960	355 156	379 770
5	+/- ربح آو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع		0	0	0	0
6	+/- ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع		0	0	0	0
7	+ إيراد النشاطات الأخرى	4,5	547 137	621 464	2 679 374	4 250 764
8	- تكاليف النشاطات الأخرى	4,6	59 575	59 368	83 052	113 172
9	**الإيراد المصرفي الصافي**		**8 538 986**	**8 668 943**	**11 849 634**	**13 290 790**
10	- تكاليف استغلال عامة	4,7	2 789 406	2 970 959	3 270 618	3 516 547
11	- مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة	4,8	272 403	282 840	268 528	267 542
12	**نتيجة الاستغلال الخامة**		**5 477 177**	**5 415 144**	**8 310 487**	**9 506 701**
13	- مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة	4,9	818 902	1 102 522	1 412 541	1 226 792
14	+ استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة		710 950	678 289	383 217	334 441
15	**نتيجة الاستغلال**		**5 369 225**	**4 990 911**	**7 281 163**	**8 614 350**
16	+/- ربح او خسارة صافية على الأصول الأخرى		0	0	0	0
17	+عناصر غير عادية (ايرادات)		0	0	0	0
18	-عناصر غير عادية(تكاليف)		0	0	0	0
19	**النتيجة قبل الضرائب**		**5 369 225**	**4 990 911**	**7 281 163**	**8 614 350**
20	- الضرائب على النتائج و ما شابهها	4,11	1 385 657	1 442 496	2 114 591	2 281 105
21	**النتيجة بعد الضريبة**	4,12	**3 983 568**	**3 548 415**	**5 166 572**	**6 333 245**

المصدر: اعداد الطالبتان استنادا على القوائم المالية لبنك البركة الجزائر للفترة : (2016-2019).

تمثل الأعمدة البيانية التالية تمثيل بعض العناصر الهامة لبك البركة الجزائر للفترة: (2016-2019).

مجموع الميزانية:أعطت المقارنة بين مجموع الميزانيات لبنك البركة الجزائر للفترة: (2016-2019) التمثيل بالأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم06 : تمثيل بالأعمدة البيانية لمجموع الميزانية لبنك البركة الجزائرللفترة من 2016 الى 2019

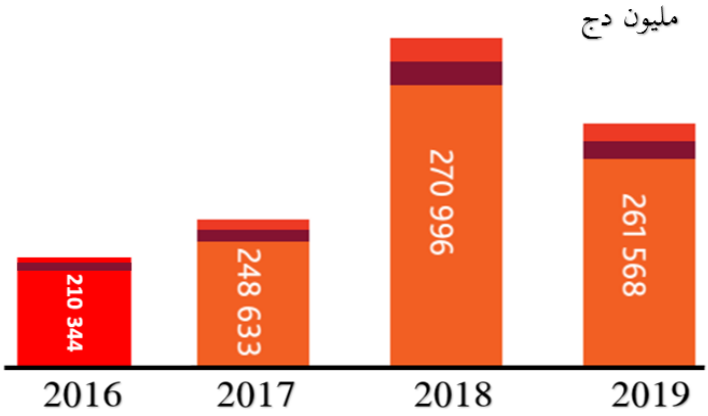

المصدر: اعداد الطالبتان استنادا على القوائم المالية لبنك البركة الجزائر للفترة : (**2016-2019**).

تقدر مجموع الميزانية بـ 261 568 مليون دج عند نهاية 2019 مسجلة بذلك إنخفاض قدره 9428 مليون دج ، مقارنة بالسنة المالية 2018 وتقدر بـ 270 996 مليون دج عند نهاية 2018 مسجلة بذلك زيادة قدرها 22 363 مليون دج أي بنسبة زيادة 8.9% مقارنة بالسنة المالية 2017 و 83،28 % مقارنة بالسنة المالية 2016.

حقوق المليكة: أعطت المقارنة بين مجموع حقوق المليكة لبنك البركة الجزائر للفترة: (2016-2019) التمثيل بالأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم07 : تمثيل بالأعمدة البيانية لحقوق الملكية لبنك البركة الجزائرللفترة من 2016 الى 2019

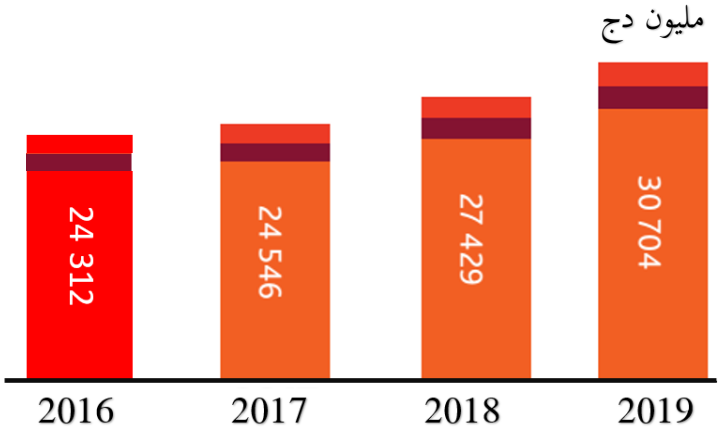

المصدر: : اعداد الطالبتان استنادا على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة : 2019/2016

يقدر مجموع حقوق الملكية 30704 مليون دج عند نهاية2019 مسجلة بذلك زيادة تقدر بـ 3275 مليون دج مقارنة بالسنة المالية 2018 وتقدر بـ 27 242 مليون دج مقابل 24 576 مليون دج بالنسبة لسنة 2017 أي بزيادة تقدر بـ 2 888 مليون دج بنسبة 11.75% زيادة تقدربـ: و3 117 مليون دج أي بنسبة 12.82 % زيادة مقارنة بالسنة المالية 2016.

اجمالي الودائع: أعطت المقارنة بين اجمالي الودائع لبنك البركة الجزائر للفترة: (2016-2019) التمثيل بالأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم 08: تمثيل بالأعمدة البيانية لاجمالي الودائع لبنك البركة الجزائرللفترة من 2016 الى 2019

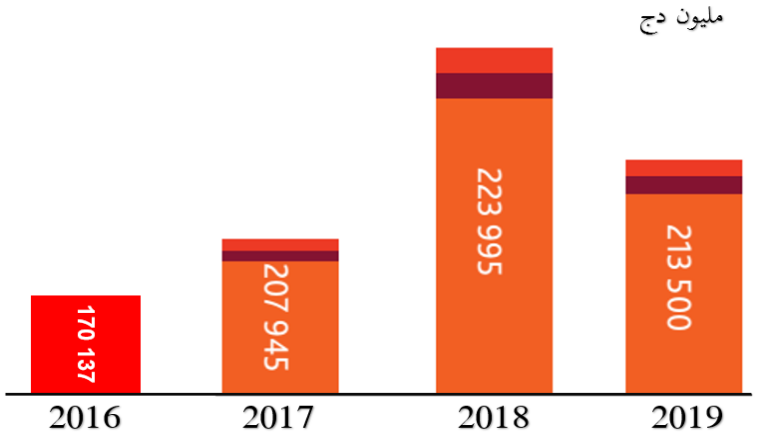

المصدر: اعداد الطالبتان استنادا على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة : 2019/2016

بلغت اجمالي الودائع في شكل حسابات تحت الطلب وحسابات الادخار والودائع لأجل بـ 213 500 لسنة 2019 مسجلة بذلك إنخفاض قدره 10 495 مليون دج بالنسبة لسنة 2018، وبلغت موارد الزبائن 223 995 مليون دج مسجلة زيادة قدرها 16 مليار دج أي بنسبة 7.69% زيادة مقارنة بالسنة المالية 2017 و31.59 % زيادة مقارنة بالسنة المالية 2016.

التمويلات: أعطت التمويلات لبنك البركة الجزائر للفترة: (2016-2019) التمثيل بالأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم9 : تمثيل بالأعمدة البيانية للتمويلات لبنك البركة الجزائرللفترة من 2016 الى 2019

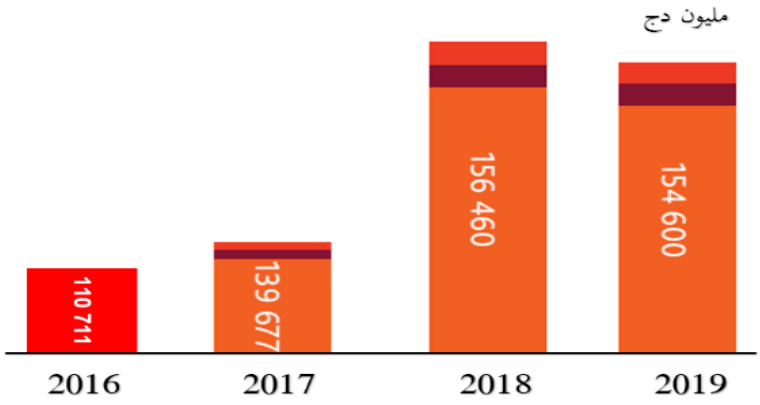

المصـــدر: اعـداد الطالبتـان اسـتنادا علـى القـوائم الماليـة لبنـك القـرض الشـعبي الجزائـري للفـترة : 2019/2016.

بلغ رصيد التمويلات بـ 600 154 مليون دج لسنة 2019 مسجلا بذلك إنخفاض قدره 1860 مليون دج مقارنة بالسنة المالية 2016، وارتفع رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن بمبلغ 783 16 مليون دج دينار أي بنسبة 12.02 % مقارنة مع السنة المالية الفارطة لتستقر في حدود 460 156 مليون دج نهاية سنة 2018 مسجلة زيادة قدرها 749 45 مليون دج أي بنسبة 41.32 % زيادة مقارنة بالسنة المالية 2016.

خـارج الميزانيـة: أعطـت الميزانيـة لبنـك البركـة الجزائـر للفـترة: (2016-2019) التمثيـل بالأعمـدة البيانيـة التالية:

الشكل رقم 10: تمثيل بالأعمدة البيانية لخارج الميزانية لبنك البركة الجزائرللفترة من 2016 الى 2019

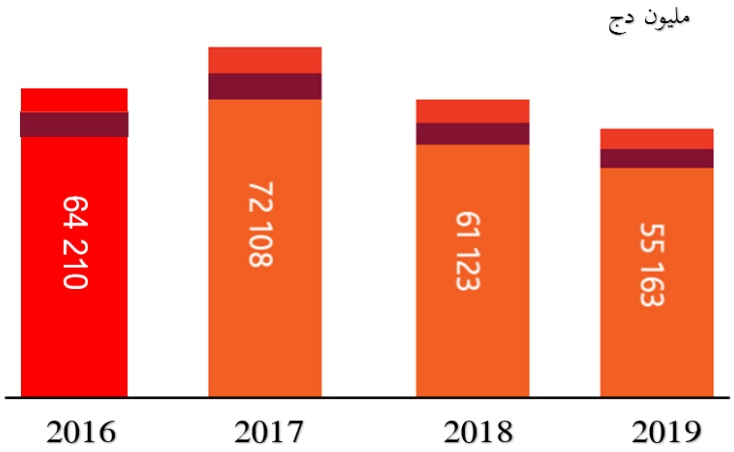

المصدر: اعداد الطالبتان استنادا على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة : 2019/2016

بلغ رصيد خـارج الميزانيـة لسـنة 2019 بـ 163 55 مليـون دج مسـجلا بـذلك إنخفـاض قـدره 5960 مليون دج للسنة المالية 2018، وبالنسبة لسنة المالية 2018 يقدر بـ 124 61 مليون دج، مقابل 108 72 مليـون دج بالنسـبة لسـنة 2017 أي إنخفـاض ب 984 10 مليـون دج بنسـبة 15.23% إنخفـاض، بالنسـبة لسنة 2017 و4.81 %إنخفاض مقارنة بالسنة المالية 2016.

الايراد المصرفي الصافي: أعطت الايرادا المصرفي الصافي لبنك البركة الجزائر للفترة: (2016-2019) التمثيل بالأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم 11: تمثيل بالأعمدة البيانية للايراد المصرفي الصافي لبنك البركة الجزائر للفترة من 2016 الى 2019

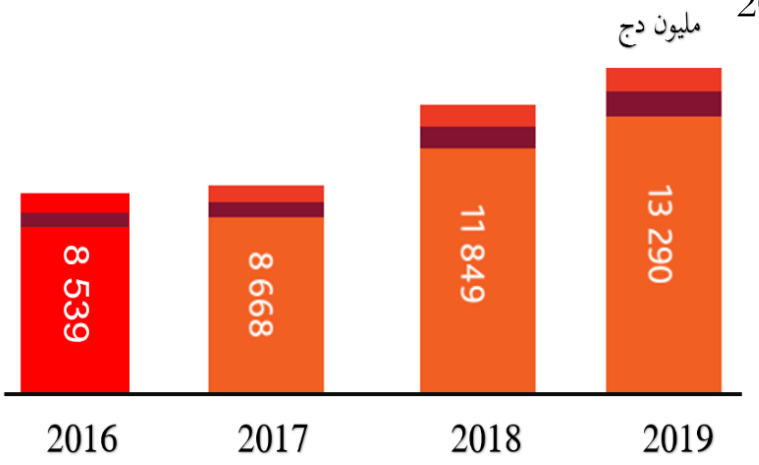

المصدر: اعداد الطالبتان استنادا على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة : 2019/2016

يقدر الايراد المصرفي الصافي بـ 13 290 مليون دج للسنة المالية 2019 مسجلا بذلك زيادة تقدر بـ 1141 مليون دج، وبالنسبة لسنة المالية 2018 تقدر بـ 11 850 مليون دج، مقابل 8 669 مليون دج أي بنسبة زيادة تقدر بـ 36.69 % مقارنة بسنة 2017 و 8 539 مليون دج بالنسبة لسنة 2016 أي بزيادة قدرها 3 311 مليون دج أي بنسبة زيادة تقدر بـ 38.77 % مقارنة بالسنة المالية 2016.

النتيجة الصافية: أعطت النتيجة الصافية لبنك البركة الجزائر للفترة: (2016-2019) التمثيل بالأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم 12: تمثيل بالاعمدة البيانية للنتيجة الصافية لبنك البركة الجزائرللفترة من 2016 الى 2019

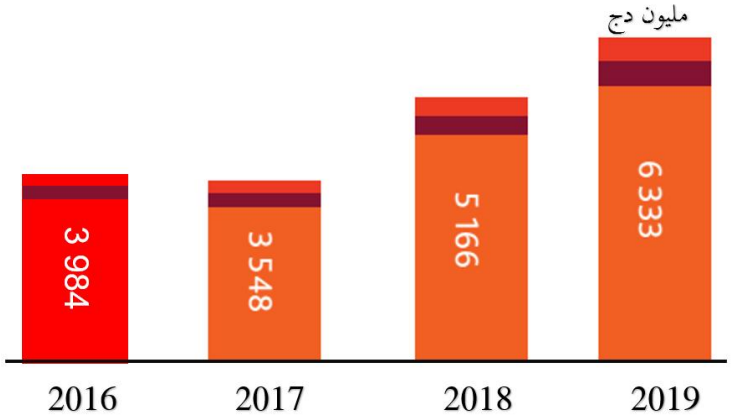

المصدر: اعداد الطالبتان استنادا على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة : 2019/2016

النتيجة الصافية لبنك البركة الجزائر للفترة من 2016 الى 2019 تقدر نتيجة السنة المالية بـ 6 333 مليون دج للسنة المالية 2019 مسجلة بذلك ارتفاع قدره 1167 مليون دج، وتقدر نتيجة السنة المالية 2018 بـ 5 167 مليون دج مقابل 3 548 مليون دج بالنسبة لسنة 2017 و 3 984 مليون دج سنة 2016 مسجلة بذلك زيادة قدرها 1 183 مليون دج خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أي بنسبة زيادة قدرها 29.70% زيادة.

المطلب الثاني : عرض القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة(2016–2019):

استنادا على القوائم المالية المستخرجة من التقارير السنوية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2019/2016) تم تجميع بنود الميزانيات كالتالي:

الأصول: أعطت الأصول المستخرجة من قائمة الميزانية العامة لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019):

الجدول رقم 11 : يمثل تطور الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016- 2019)

الوحدة : مليون دج

Passif	2016	2017	2018	2019
Banque Centrale	-	-	-	-
Dettes envers les institutions financières	230 925 166	289 508 589	369 012 179	644 726 042
Dettes envers la clientèle	1 214 746 528	1 331 052 441	1 558 266 474	1 500 128 650
Dettes représentées par un titre	37 721 760	38 714 058	38 250 826	43 695 470
Impôts courants- Passif	3 501 973	7 414 981	9 046 077	7 139 851
Impôts différés – Passif	95 464	165 299	37 528	419 942
Autres passifs	16 699 270	16 384 128	16 532 589	23 539 634
Comptes de régularisation	5 734 181	9 591 108	7 532 383	10 605 041
Provisions pour risques et charges	3 695 365	3 507 939	3 112 604	24 995 542
Subventions d'équipement-Autres subventions	-	-	-	0
Fonds pour risques bancaires généraux	25 003 312	33 197 662	37 739 911	37 107 445
Dettes subordonnées	-	-	-	0
Capital	48 000 000	48 000 000	48 000 000	48 000 000
Primes liées au capital	-	-	-	0
Réserves	78 259 209	96 562 795	114 500 764	135 482 143
Ecart d'évaluation	- 39 908	(424 007)	-389 749	689 514
Ecart de réévaluation	15 920 734	15 920 734	15 920 734	15 920 734
Report à nouveau	0	-	-	0
Résultat de l'exercice	26 303 586	32 937 968	40 981 379	21 974 446
	1 706 566 640	1 922 533 695	2 258 543 699	2 514 424

المصدر: اعداد الطالبتان استنادا على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة : (2016-2019).

الخصوم: أعطت الخصوم المستخرجة من قائمة الميزانية العامة لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019):

الجدول رقم 12 : يمثل تطور الخصوم لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016- 2019).

الوحدة : مليون دج

Actif	2016	2017	2018	2019
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CC P	236 070 751	337 675 855	319 731 286	252 914 669
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	8 867 113	5 516 336	5 410 495	698 410
Actifs financiers disponibles à la vente	137 836 483	213 586 408	133 920 879	172 616 091
Prêts et créances sur les institutions financières	100 110 264	115 843 823	383 406 022	536 175 098
Prêts et créances sur la clientèle	1 180 124 153	1 206 487 739	1 370 000 532	1 502 233 171
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	3 057 442	1 086 617	1 086 617	506 607
Impôts courants – Actif	2 415 996	1 946 239	2 554 663	7 645 378
Impôts différés – Actif	1 652 960	2 013 177	2 142 803	2 249 570
Autres actifs	7 808 544	9 824 030	10 953 501	9 936 159
Comptes de régularisation	26 322	37 629	39 370	48 977
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 959 828	12 923 003 -	12 711 146	12 198 487
Immeubles de placement	0	15 280 245	-	0
Immobilisations corporelles	15 515 270	312 594	16 304 975	16 832 997
Immobilisations incorporelles	121 516	-	281 410	368 838
Ecart d'acquisition	0	-	-	
TOTAL DE L'ACTIF	**1 706 566 640**	**1 922 533 695**	**2 258 543 699**	**2 514 424**

المصدر: اعداد الطالبتان استنادا على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة : (2016-2019).

حسابات النتائج: أعطت حسابات النتائج لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019):

الجدول رقم13 : يمثل تطور حسابات النتائج لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016- 2019).

الوحدة : مليون دج

Comptes de résultats	2016	2017	2018	2019
(+) Intérêts et produits assimilés	71 993 194	80 570 430	85 073 689	93 123 972
(-) Intérêts et charges assimilées	(13 851 890)	(19 858 868)	-19 303 253	-21 702 489
(+) Commissions (Produits)	7 096 310	8 035 336	8 677 796	8 128 230
(-) Commissions (Charges)	(613 887)	(717 340)	-686 864	-638 359
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	218 995	238 398	774 232	226 896
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	(14 660)	(16 463)	295 276	301 694
(+) Produits des autres activités	421 677	699 134	2 186 371	1 641 657
(-) Charges des autres activités	(21 599)	(110 140)	-21 437	-22 542
Produit Net Bancaire	65 228 139	68 840 487	76 995 809	81 059 058
(-) Charges générales d'exploitation	(13 370 163)	(14 732 943)	-15 512 932	-16 938 915
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	(884 117)	(921 127)	-1 137 237	-1 157 337
Résultat brut d'exploitation	50 973 858	53 186 417	60 345 640	62 962 806
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	(19 722 540)	(14 201 728)	-8 969 192	-37 007 912
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2 871 537	3 792 705	3 031 672	2 711 281
Résultat d'exploitation	34 122 855	42 777 394	54 408 120	28 666 175
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	1220	29399	4 007	2 114
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-	-	-	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
Résultat avant impôts	34 124 075	42 806 793	54 412 126	28 668 289
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	(7 820 489)	(9 868 825)	-13 430 747	-6 693 843

المصدر: اعداد الطالبتان استنادا على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة :(2016- 2019).

حقوق الملكية: أعطت حقوق الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019):

الجدول رقم 14 : يمثل تغيرات حقوق الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016- 2019).

الوحدة : مليون دج

السنوات	2016	2017	2018	2019
اجمالي حقوق الملكية	193 426 933	162 698 426	193 222 054	194 564 034

المصدر: اعداد الطالبتان استنادا على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة 2019/2016

المطلب الثالث :تطبيق مؤشرات نموذج العائدعلى حقوق الملكية على بنك البركة الجزائر والقرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019):

سنتطرق في هذا المطلب إلى مايلي:

الفرع الأول- تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية على بنك البركة الجزائر

الجدول رقم15 : يمثل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائر للفترة (2016-2019)

الوحدة: ألاف دج

البيان	2016	2017	2018	2019
اجمالي الاصول	210343621	24632694	270995828	261568166
اجمالي الايرادات	8538986	8548943	11849634	13290790
صافي الدخل	3983568	3548415	5166572	6333245
اجمالي حقوق	24312000	24576000	27429000	30704000

الملكية				
العائد على حقوق الملكية	0.163	0.144	0.118	0.206
العائد على الاصول	0.018	0.014	0.019	0.024
منفعة الاصول	0.040	0.034	0.043	0.050
هامش الربح	0.466	0.409	0.436	0.476
مضاعف حق الملكية	0.008	0.010	0.009	0.008

المصدر: اعداد الطالبتان استنادا على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة : (2016-2019).

الفرع الثاني– تطبيق مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية على بنك القرض الشعبي الجزائري للفترة(2016–2019)

تطبيق مؤشرات العائد: أعطت تطبيق مؤشرات العائد لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019):

الجدول رقم16 :يمثل تطبيق مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019).

البيان	2016	2017	2018	2019
اجمالي الاصول	1706566640	19225336695	2258543699	2514424453
اجمالي الايرادات	65228139	68840487	76995809	81059058
صافي الدخل	26303586	32937968	40981379	21974446
اجمالي حقوق الملكية	193446933	162698426	193222054	194564034
العائد على حقوق الملكية	0.135	0.202	0.212	0.112
العائد على الاصول	0.015	0.017	0.018	0.008
منفعة الاصول	0.038	0.035	0.034	0.032

هامش الربح	0.403	0.478	0.532	0.271
مضاعف حق الملكية	8.821	11.816	11.688	12.923

الوحدة: مليون دج.

المصدر: اعداد الطالبتان استنادا على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة : (2016-2019).

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة

تمهيد:

في هذا البحث سيتم تحليل النتائج المحصل عليها للكفاءة التشغيلية من خلال تطبيق مؤشرات العائد على حقوق الملكية،فكانت البداية بتحليل مؤشرات العائد الخاصة ببنك البركة الجزائر تم تحليل تحليل مؤشرات العائد لبنك القرض الشعبي الجزائري، وفي الأخير تحليل نتائج البنكين معا.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري للفترة: 2016/ 2019

مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE):

من خلال الجدول رقم15 وبالاعتماد في التحليل على نسبة مؤشر العائد على حقوق الملكية لسلسلة زمنية مكونة من (04) سنوات ، بلغ أعلى قيمة لمؤشر العائد على حقوق الملكية سنة 2019 حيث قدرت بـ: 0.206 مليون دج وهذا الارتفاع راجع إلى تحقيق البنك لنتيجة صافية مرتفعة في هذه السنة مقارنة مع السنوات السابقة ففي سنة 2019 حقق البنك نتيجة صافية بلغت (6333245) أي بزيادة قدرت بـ (87906) عن سنة 2018 ارتفاع هذا العائد يعطي إمكانية أفضل في توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين و الأرباح

المحتجزة، كما أنه يعكس القدرة الجيدة للبنك على إدارة تدفقاته إضافة المزيد إلى النقدية في تحقيق العائد لأصحاب حقوق الملكية.

مؤشر العائد على الأصول (ROA) :

من خلال الجدول رقم: 15 تظهر نتائج مؤشر العائد على الأصول في الجدول أن البنك عرف قيم مختلفة وتأخذ شكل تصاعدي بداية من سنة 2016 بنسبة 0.018 % إلى غاية سنة 2019 بنسبة 0.024 % باستثناء سنة 2017 والتي شهدت إنخفاض في مؤشر العائدمقارنة بالسنوات الأربعة..

مؤشر منفعة الأصول (AU) :

من خلال الجدول رقم: 15 نلاحظ أن مؤشر منفعة الأصول في سنة 2016 سجل نسبة 0.040 ليعرف في سنة 2017 إنخفاض طفيف 0.034 ثم عرف ارتفاع في سنة 2018 ليصل إلى 0.043 ووصل الى نسبة 0.050 في سنة 2019 وهذا راجع الى ارتفاع اجمالي الايرادات مقارنة بأصول البنك.

مؤشر هامش الربح (PM) :

من خلال الجدول رقم15 نلاحظ ارتفاع في نسبة هامش الربح بصفة تدريجية خلال السنوات محل الدراسة حيث قدرت سنة 2016 بنسبة 0.466 ثم 0.409 سنة 2017 حتى وصلت إلى نسبة 0.436 في سنة 2018 ونسبة 0.476 في سنة 2019 .

مؤشر مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية (EM) :

من خلال الجدول رقم:15 نرى أن معامل الرفع المالي في البنك أخذ قيم مختلفة بشكل تصاعدي بداية من سنة 2016 بقيمة 0.008إلى غاية سنة 2018 بقيمة 0.009 حيث تشير هذه القيمة إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية وانخفض في سنة 2019 ليصل أغلى 0.008وما يلاحظ من هذه النتائج أن جميعها متقاربة جدا

المطلب الثاني :تحليل مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة:2019/2016

مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE):

بلغ مؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري 0.135للسنة المالية 2016وعرف بعدها ارتفاع حتى سنة2018 والذي قدر ب:0.212وفي السنة المالية 2019شهد إنخفاض بحيث وصل إلى:0.112

مؤشر العائد على الأصول (ROA) :

بلغت قيمة العائد على الأصول للسنة النالية 2016 القيمة 0.015يليها تسجيل ارتفاع طفيف وصل إلى0.018 للسنة المالية 2018 وبالنسبة لسنة 2019قفد سجل القيمة 0.008 وهو إنخفاض حاد سببه زيادة كبيرة في اجمالي الأصول مقارنة صافي الدخل، كذلك الإنخفاض في مؤشر هامش الربح بالمقارنة بمؤشر منفعة الأصول.

مؤشر منفعة الأصول (AU):

بلغت قيمة منفعة الأصول للسنة المالية 2016 قيمة 0.038وقد شهدت إنخفاض طفيف استمر إلى غاية السنة المالية 2019 ليصل إلى القيمة 0.032

مؤشر هامش الربح (PM) :

عرف مؤشر هامش الربح ارتفاع من السنة المالية 2016إلى غاية 2018محققا قيمة 0.532 ثم ليشهد إنخفاض للنصف في سنة 2019بقيمة0.271.وهذا سببه إنخفاض صافي الدخل ، كذلك ارتفاع مجموع الايرادات.

مؤشر مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية (EM) :

حقق مؤشر مضاعف الملكية قيمة 8.821 للسنة المالية 2016وكانت في ارتفاع متزايد حتى السنة المالية2019والتي بلغت قيمة12.923 وهذا نتيجة ارتفاع قيم اجمالي الاصول الكبير مقارنة باجمالي حقوق الملكية التي شهدت زيادة طفيفة.

المطلب الثالث: تحليل النتائج للبنكين معا

مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE):

الجدول رقم 17 : نسب العائد على حقوق الملكية للبنكين.

البيان	2016	2017	2018	2019

بنك البركة	العائد على حقوق الملكية	0.163	0.144	0.118	0.206
بنك CPA	العائد على حقوق الملكية	0.135	0.202	0.212	0.112

المصدر: اعداد الطالبتان استنادا على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة : 2019/2016.

من خلال الجدول رقم:17 وبالاعتماد على نسبة مؤشر العائد على حقوق الملكية لسلسلة زمنية مكونة من (04) سنوات ، نجد أن بنك البركة الجزائرحقق نسب متزايدة وأعلى من التي حققها بنك القرض الشعبي الجزائري والذي تميزت نسبه بالتذبذب ثم الإنخفاض .

هذا يدل على أن ادارة بنك البركة الجزائركفأة في تحقيق الأرباح أكثر من ادارة بنك القرض الشعبي الجزائري،و بالنسبة لقرارات الاستثمار والتشغيل ستكون أكثر رشادة، كذلك فإن بنك البركة الجزائرله الامكانية في توزيع الأرباح على المساهمين بنسب أكثر من نظيرتها في بنك القرض الشعبي الجزائري أوبامكانه احتجازها .

مؤشر العائد على الأصول (ROA) :

الجدول رقم 18 : نسب العائد على الأصول للبنكين.

	البيان	2016	2017	2018	2019
بنك البركة	العائد على الاصول	0.018	0.014	0.019	0.024
بنك CPA	العائد على الاصول	0.015	0.017	0.018	0.008

المصدر: من اعدادا الطالبتان.

يوجد هناك تقارب كبير بين قيم مؤشرات العائد على الأصول بين البنكين ، إلا أن نسب مؤشرات العائد على الأصول لبنك البركة الجزائرفي كل سنة أكبر من نظيرتها بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري، وهذا يدل على أن بنك البركة الجزائرقادر على توظيف أمواله ومنه كفاءة ادارته في استخدام أصوله واستثمارها،

هذا المؤشر يستخدم للمقارنة بين المؤسسات في القطاعات المتماثلة وعليه فقد أوضح أن بنك البركة الجزائرأكثر كفاءة من بنك القرض الشعبي الجزائري.

مؤشر مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية (EM) :

الجدول رقم 19 : نسب مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية للبنكي

	البيان	2016	2017	2018	2019
بنك البركة	مضاعف حق الملكية	0.008	0.010	0.009	0.008
بنك CPA	مضاعف حق الملكية	8.821	11.816	11.688	12.923

المصدر: من اعدادا الطالبتان.

من خلال الجدول رقم: 19 نرى أن مؤشر حق الملكية في بنك البركة الجزائرأخذ قيم متقاربة وأقل من التي حققها بنك القرض الشعبي الجزائري ، هذا يدل على أن ادارة بنك البركة الجزائرتعتمد على التمويل بالديون بشكل أقل بكثير من الذي تعتمد عليه ادارة بنك القرض الشعبي ، وهدا مقياس للربح بالنسبة لبنك البركة الجزائر.

أما الارتفاع المتزايد لمؤشر حق الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري البالغ قيمة 12.923 عند السنة المالية 2019 فهذا يعتبر مؤشر خطر وعلى المساهمين معرفة درجة المخاطرة التي يتطلبها العائد.

مؤشر منفعة الأصول (AU) :

الجدول رقم 20 :نسب منفعة الأصول للبنكين.

	البيان	2016	2017	2018	2019
بنك البركة	منفعة الاصول	0.040	0.034	0.043	0.050

بنك CPA	منفعة الاصول	0.038	0.035	0.034	0.032

المصدر: من اعدادا الطالبتان

إن الايرادات المحققة لكل وحدة نقدية من اجمالي الأصول لبنك البركة الجزائركانت أعلى منها لبنك القرض الشعبي الجزائري ، هذا المؤشر يعكس الاستغلال الأمثل للأصول أي انتاجية الأصول، ومنه انتاجية الأصول لبنك البركة الجزائرأفضل مما عليه في بنك القرض الشعبي الجزائري .

مؤشر هامش الربح (PM) :

الجدول رقم 21 : نسب مؤشر هامش الربح للبنكين.

	البيان	2016	2017	2018	2019
بنك البركة	هامش الربح	0.466	0.409	0.436	0.476
بنك CPA	هامش الربح	0.403	0.478	0.532	0.271

المصدر: من اعدادا الطالبتان

إن الدخل المحقق لكل وحدة نقدية من اجمالي الايرادات لسنة 2016 و2019 لبنك البركةكان أعلى منه عند بنك القرض الشعبي الجزائري، وهذا ما يعكس كفاءة إدارة بنك البركة الجزائرفي مراقبة التكاليف والسيطرة على النفقات ، كذلك تخفيض الضرائب.

نتائج الدراسة التحليلية:

أظهر قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية لكل من بنك البركة الجزائري وبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة الممتدة من:2019/2016 و وفقا للمؤشرات المكونة للنموذج ما لي:

– **من حيث الربحية:** يتم قياس ربحية البنوك من خلال قدرته على توليد عائد من توظيف وحدة نقدية واحدة، وتتمثل مؤشرات الربحية في مؤشر العائد على حقوق الملكية، مؤشر العائد على الأصول ، مؤشر منفعة الأصول ومؤشر مضاعف حق الملكية.

يعتبر بنك البركة الجزائري أكثر كفاءة من بنك القرض الشعبي الجزائري،حيث أن ادارته أبدت كفاءة عالية في استغلال أموالها الخاصة لتوليد أرباح أكثر، هذا ما وضحه مؤشر العائد على حقوق الملكية، كذلك قدرة ادارة

بنك البركة الجزائري على توظيف الأموال توظيفا أمثلا ومنه كفاءة في استخدام الأصول أي هذا ما وضحه مؤشر العائد على الأصول وبنك البركة الجزائرأكثر انتاجية من بنك القرض الشعبي الجزائري

– **من حيث الكفاءة:** أوضح مؤشر هامش الربح أن ادارة بنك البركة الجزائري أكثر كفاءة في التحكم في تكاليفها مقارنة بنظيرتها عند بنك القرض الشعبي الجزائري.

– **من حيث المخاطرة:** أوضح مؤشر مضاعف حق الملكية أو الرفع المالي أن بنك القرض الشعبي الجزائري أكثر مخاطر من بنك البركة الجزائري هذا يدل على اعتماد بنك القرض الشعبي الجزائري على الديون بصفة اكبر مما هي عند بنك البركة الجزائري.

– **من حيث الإنتاجية** : أوضح مؤشر منفعة الأصول أن بنك البركة الجزائر يحقق إنتاجية أفضل من إنتاجية بنك القرض الشعبي الجزائري ، وهذا نتيجة كفاءة الادارة و استغلالها لمواردها بشكل أمثل .

وعليه وبعد التحليل الدقيق لمؤشرات النموذج يتضح جليا بأن إدارة بنك البركة الجزائر كفأءة في التحكم في تكاليفها واستخدامها لمواردها و بالمقابل على المساهمين في بنك القرض الشعبي الجزائري معرفة درجة المخاطرة التي يتطلبها العائد المحقق.

خلاصة الفصل الثاني

تضمن الفصل دراسة مالية وقياسية لكل من بنكي البركة الجزائر والقرض الشعبي الجزائري للفترة الممتدة من سنة: 2016، إلى غاية سنة 2019

يعتبر بنك البركة الجزائر أفضل من حيث الكفاءة التشغيلية من بنك القرض الشعبي الجزائري.

فمن حيث مؤشر العائد على حقوق الملكية أبدت ادارة بنك البركة الجزائر كفاءتها العالية في استغلال الأموال الخاصة في توليد الأرباح، هذا ما يمكنها من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين ومنه سيساعد هذا المؤشر في جلب عملاء أكثر.

ومن حيث مؤشر العائد على الأصول و مؤشر منفعة الأصول ومؤشر هامش الربح فقد اتضح أن ادارة بنك البركة الجزائري أكثر كفاءة من بنك القرض الشعبي الجزائري في استخدام أصوله وتوظيف الأموال توضيفا أمثلا.

ومن حيث مؤشر مضاعف حق الملكية أو الرفع المالي فإن بنك البركة الجزائر أيضا يستخدم التمويل بالديون بصورة أقل منها عند بنك القرض الشعبي الجزائري،وارتفاع هذا المؤشر يعتبر ناقوس خطر ومنه فادارة بنك البركة الجزائر تستخدم تشكيلة تمويلية أفضل منها عند القرض الشعبي الجزائري.

الخاتمة

الخاتمة

تهدف المجتمعات الاقتصادية عامة والبنوك التجارية خاصة لتخصيص مواردها بطريقة مثلى وهذا بغرض تحقيق أعلى مستوى كفاءة اقتصادية انطلاقا من مزج عناصر الانتاج والحصول على أكبر منتوج، بحيث تبرز هذه الأخيرة أهم نقطة للكفاءة في النظرية الاقتصادية والتسيير...

كما أن كفاءة النظام المصرفي الجزائري تعد مطلبات هامة وهذا بعد المرور بالعديد من الاصلاحات والانتقال إلى اقتصاد السوق والتحديات والأزمات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري ككل، بدءا برفع كفاءة البنوك التجارية...

ومن أجل قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية وجدت العديد من الطرق أبرزها نموذج العائد على حقوق الملكية الذي حاولنا من خلال هذه الدراسة الالمام بكيفية تطبيقه وتوضيح مساهمته في عكس الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية ، محاولين بذلك الاجابة على الاشكالية السابقة الطرح والمتمثلة في:

ما مدى قدرة البنوك التجارية في تحقيق مستويات الكفاءة التشغيلية؟

ومن أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة تناولنا دراسة الموضوع من جوانب مختلف...

أولا- الجانب النظري :استهل هدا الفصل بتوضيح لماهية الكفاءة المصرفية وثنينا بطرح الإطار المفاهيمي للكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفيةوأخيرا ختمنا الجانب النظري باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية في قياس الكفاءة التشغيليةفي المؤسسة المصرفية.

ثانيا- الجانب التطبيقي:تناولنا أولا التعريف بالبنوك محل الدراسة ثم قياس الكفاءة التشغيلية لكل من بنك البركة الجزائر وبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2019) وانهينا الفصل التطبيقي بتحليل نتائج الدراسة وكذا أهم النتائج المتوصل إليها و المتمثلة فيما يلي:

نتائـــــج الدراسة واختبار الفرضيات:

بعد الدراسة الوصفية والتحليلية لجوانب الموضوع المختلفة والمتشعبة نتوصل للنتائج التالية:

- يتضمن مفهوم الكفاءة التشغيلية كفاءة الربح المكتسب في ظل الاستخدام الأمثل للموارد التماحة،فكلما زادت الكفاءة التشغيلية زادت معها قدرة البنك في تحقيق نسب ربحية أو استثمار.

- يشكل نموذج العائد على حقوق الملكية أهم مؤشر لقياس الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية بحيث يسمح قياس مؤشرات العائد على حقوق الملكية ،العائد على الأصول،منفعة الأصول ومؤشر مضاعف حق الملكية بقياس كفاءة الأرباح، و يسمح قياس مؤشر هامش الربح بقياس كفاءة التكاليف.

– يتمتع كلا البنكين محل الدراسة بالتحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح ولكن بنسب بمستويات متفارقة.

إن ادارة بنك القرض الشعبي الجزائري ليست الأجدر في التحكم في تكاليفها بالرغم من تحقيقها لأرباح.

– إن ارتفاع مؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائر راجع لارتفاع مؤشر العائد على الأصول مايعكس كفاءة الإدارة في استخدامها لأصولها . وبالمقابل فإن ارتفاعه لدى بنك القرض الشعبي الجزائري راجع لارتفاع مؤشر الرفع المالي مايعكس وجود مخاطر يجب معالجتها.

– من خلال تحليل الربحية والكفاءة و المخاطرة وكذا الإنتاجية تنوصل الى المفاضلة بين البنكين محل الدراسة كالأتي:

– إن إدارة بنك البركة الجزائر كفأة في التحكم في تكاليفها وتحقيقها للأرباح عن نظيرتها في بنك القرض الشعبي الجزائري و بالمقابل على المساهمين في بنك القرض الشعبي الجزائري معرفة درجة المخاطرة التي يتطلبها العائد المحقق ،ما يمكننا بالحكم على أفضلية إدارة بنك البركة الجزائري.

التوصيات والاقتراحات

بناءا على النتائج المتوصل سنقوم بتقديم مجموعة من التوصيات للمؤسسات المصرفية الجزائرية عامة وللبنكين المدروسين خاصة وهذا بهدف تحسين كفاءتها التشغيلية بالإدارة الجيدة لتكاليفهافي ظل وجود العديد من التحديات كما يلي:

– على بنوك القطاع المصرفي الجزائري مواكبة التطورات الحديثة والمتطورة في الصناعة المصرفية بهدف زيادة انتاجيتها و التقليل من تكاليفها، ومنه تحقيق الكفاءة التشغيلية.

– العمل على رفع الكفاءة في الموارد البشرية باعتبارها عنصرا فعالا في تحقيق الكفاءة المصرفية ، وذلك من خلال برامج جادة لتطوير كفاءة رأس المال البشري .التشجيع على فتح بنوك إسلامية في الجزائر باعتب مسلم، ويفضل التعامل بالمنتجات الإسلامية.

– اعتماد بنوك القطاع المصرفي عامة و بنك القرض الشعبي خاصة الأساليب الحديثة في قياس الكفاءة التشغيلية وتتقييم الأداء المالي وغير المالي كاستخدام نموذج بطاقة الأداء المتوازن المستخدمة في قياس مستوى التقدم في الأداء باتجاه تحقيق الأهداف كذلك الكشف عن المخاطر قبل وقوعها ومنه اتخاذ الإجراءات الوقائية لتجنبها.

آفاق الدراسة:

لقد تم من خلال هذه الدراسة و المتمثلة في قياس الكفاءة التشغيلية للبنكي البركة الجزائري و القرض الشعبي الجزائري باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية وجود الكثير من المواضيغ المتشابهة والتي تفتح المجال أمام دراسات لاحقة مثل:

- قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية باستخدام مغلف البيانات.
- قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية باستخدام نموذج بطاقة الأداء المتوازن.
- تقييم كفاءة البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في الجزائر.

الملاحق

الملحق 01: جدول تدفقات الخزينة للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2016.

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE (méthode indirecte)

	31/12/2016 U=Milliers DA
Resultat avant impots	34 124 075
(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	884 117
(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
(+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	16 851 004
(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	(4 755 668)
(+/-) Charges / produits des activités de financement	
(+/-) Autres mouvements	(310 361)
= Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (total des éléments 2 à 7)	12 669 093
(+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	145 814 957
(+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	(268 833 456)
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	(2 331 136)
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	(3 280 160)
(-) Impôts versés	(10 890 391)
= Diminution / augmentation nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (total des éléments 9 a 13)	(139 520 186)
Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	(92 727 019)
(+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	(42 710 482)
(+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
(+/-) Flux lies aux immobilisations corporelles et incorporelles	(937 923)
Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	(43 648 404)
(+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	(8 000 000)
(+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	(8 000 000)
Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	310 361
Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	(144 065 062)
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	355 186 519
Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	339 195 838
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts a vue auprès des institutions financières	15 990 681
Trésorerie et équivalents de trésorerie a la clôture (total des éléments 29 et 30)	211 121 457
Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	236 070 751
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts a vue auprès des institutions financières	(24 949 295)
Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	(144 065 062)

الملحق 02: جدول تطورات حقوق الملكية للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2016

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

U=Milliers DA

	Capital social	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart d'évaluation	Réserves et résultats	Total
Solde au 31/12/2014	48 000 000		15 920 734	381 808	75 776 450	140 078 992
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2014 corrigé	48 000 000		15 920 734	381 808	75 776 450	140 078 992
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	(60 127)	-	(60 127)
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2014	-	-	-	-	13 503 112	13 503 112
Dividendes payés	-	-	-	-	(6 000 000)	(6 000 000)
Variation du FRBG	-	-	-	-	1 622 614	1 622 614
Opérations en capital	-	-	-	-	(13 503 112)	(13 503 112)
Résultat net 2015	-	-	-	-	28 828 117	28 828 117
Solde au 31/12/2015	48 000 000	-	15 920 734	441 935	100 227 180	164 589 850
Solde au 31/12/2015 corrigé	48 000 000	-	15 920 734	441 935	100 227 180	164 589 850
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	(481 843)	-	(481 843)
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2015	-	-	-	-	20 828 117	20 828 117
Dividendes payés	-	-	-	-	(8 000 000)	(8 000 000)
Variation du FRBG	-	-	-	-	11 035 341	11 035 341
Opérations en capital	-	-	-	-	(20 828 117)	(20 828 117)
Résultat net 2016	-	-	-	-	26 303 586	26 303 586
Solde au 31/12/2016	48 000 000	-	15 920 734	(39 908)	129 566 107	193 446 933

الملحق 03: جدول تدفقات الخزينة للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2017

Résultat avant impots	42806793
(+/-) Dotations nettes aux amotissements des immobilisations corporelles et incorporelles	921 127
(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
(+/-) Dotations nettes aux provisions et autres pertes de valeur	10 409 022
(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	(6 616 770)
(+/-) Produits / charges des activités de financement	-
(+/-) Autres mouvements	(587 785)
= Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impots et des autres ajustements (total des éléments 2 à 7)	4 125 594
(+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	58 455 628
(+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	88 034 264
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	4 343 075
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	2 266 954
(-) Impôts versés	(6 550 595)
= Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (Total des éléments 9 à 13)	146 549 326
TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLE (A)	193 481 713
(+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	(68 000 087)
(+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
(+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	(847 033)
TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT (B)	(68 847 120)
(+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	(8 000 000)
(+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT (Total des éléments 20 et 21) (C)	(8 000 000)
EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRESORERIE ET EQUIVALENT DE TRESORERIE (D)	587 785
AUGMENTATION / (DIMINUTION) NETTE DE LA TRESORERIE ET DES EQUIVALENTS DE TRESORERIE (A+B+C+D)	117 222 378
Flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (A)	193 481 713
Flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (B)	-68 847 120
Flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (C)	-8 000 000
Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalent de trésorerie (D)	587 785
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 à 27)	211 121 464
Caisse, banque centrale, CCP, trésor public (actif & passif)	236 070 751
Comptes (actif et passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	(24 949 295)
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	328 343 834
Caisse, banque centrale, CCP, trésor public (actif & passif)	337 675 855
Comptes (actif et passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	(9 332 021)
VARIATION DE LA TRESORERIE NETTE	117 222 378

الملحق 04: جدول تطورات حقوق الملكية للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2017

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITEAUX PROPRES

	Capital social	Primes d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultats
Solde au 31 décembre 2015	48 000 000		15 920 734	441 935	100 227 180
Impact des changements de méthodes comptables					
Impact des corrections d'erreurs significatives					
Solde au 31 décembre 2015 corrigé	48 000 000	0	15 920 734	441 935	100 227 180
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations					
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente				-481 843	
Variation des écarts de conversion					
Dividendes payés					-8 000 000
Opérations en capital					11 035 341
Résultat net de l'exercice 2016					26 303 586
Solde au 31 décembre 2016	48 000 000	0	15 920 734	-39 908	129 566 107
Impact des changements de méthodes comptables					
Impact des corrections d'erreurs significatives					
Solde au 31 décembre 2016 corrigé	48 000 000	0	15 920 734	-39 908	129 566 107
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations					
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente				-384 099	
Variation des écarts de conversion					
Dividendes payés					-8 000 000
Opérations en capital					8 194 350
Résultat net de l'exercice 2017					32 937 968
Solde au 31 décembre 2017	48 000 000	0	15 920 734	-424 007	162 698 426

الملحق 05: جدول تدفقات الخزينة للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2018

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

RUBRIQUES	U = Milliers de DA
Résultat avant impôts	**54 412 126**
(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 137 237
(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
(+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	5 937 520
(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-7 534 039
(+/-) Charges / produits des activités de financement	-
(+/-) Autres mouvements	-2 016 867
=Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (total des éléments 2 a 7)	**-2 476 148**
(+/-) Flux lies aux opérations avec les institutions financières	-61 533 927
(+/-) Flux lies aux opérations avec la clientèle	62 516 333
(+/-) Flux lies aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	-357 391
(+/-) Flux lies aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-2 557 993
(-) Impôts verses	-11 957 114
= Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (total des éléments 9 a 13)	-13 890 091
Total flux net de trésorerie génère par l'activité opérationnelle (a)	**38 045 887**
(+/-) Flux lies aux actifs financiers, y compris les participations	85 640 610
(+/-) Flux lies aux immeubles de placement	-
(+/-) Flux lies aux immobilisations corporelles et incorporelles	-2 126 021
Total flux net de trésorerie lie aux opérations d'investissement (b)	**83 514 589**
(+/-) Flux de trésorerie provenant ou a destination des actionnaires	-15 000 000
(+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
Total flux net de trésorerie lie aux opérations de financement (c)	**-15 000 000**
Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	2 016 867
Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	**108 577 343**
TRÉSORERIE ET ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE	
Trésorerie et équivalents de trésorerie a l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	**328 343 835**
Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	337 675 855
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts a vue auprès des institutions financières	-9 332 021
Trésorerie et équivalents de trésorerie a la clôture (total des éléments 29 et 30)	**436 921 177**
Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	319 731 286
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts a vue auprès des institutions financières	117 189 891
Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	**108 577 343**

الملحق 06: جدول تطورات حقوق الملكية للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2018

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2018

RUBRIQUES	NOTES	Capital social	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart de d'évaluation	Réserves et Résultats
Solde au 31/12/2016		48 000 000	-	15 920 734	-39 908	129 566 107
Impacts des changements de méthodes comptables		-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives		-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2016 corrigé	6	48 000 000	-	15 920 734	-39 908	129 566 107
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente		-	-	-	-384 099	-
Variation des écarts de conversion		-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2016		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	-8 000 000
Variation du FRBG		-	-	-	-	8 194 350
Opérations en capital		-	-	-	-	-
Résultat net 2017		-	-	-	-	32 937 968
Solde au 31/12/2017	6	48 000 000	-	15 920 734	-424 007	162 698 426
Impacts des changements de méthodes comptables		-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives		-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2017 corrigé	6	48 000 000	-	15 920 734	-424 007	162 698 426
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente		-	-	-	34 258	-
Variation des écarts de conversion		-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2017		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	-15 000 000
Variation du FRBG		-	-	-	-	4 542 249
Opérations en capital		-	-	-	-	-
Résultat net 2018		-	-	-	-	40 981 379
Solde au 31/12/2018	6	48 000 000	-	15 920 734	-389 749	193 222 054

الملحق 07: جدول تدفقات الخزينة للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2019

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

Rubriques	U=Milliers DA
1- Résultat avant impôts	28 668 289
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 157 337
3- (+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
4- (+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	34 296 631
5- (+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-6 532 780
6- +/-) Charges / produits des activités de financement	-
7- (+/-) Autres mouvements	-1 502 363
8- Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (2 à 7)	27 418 825
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-25 113 533
10- (+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	-202 438 346
11- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	10 156 728
12- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-3 572 317
13- (-) Impôts versés	-9 991 029
14- Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (9 à 13)	-230 877 827
15- Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	**-174 790 713**
16- (+/-) Flux lies aux actifs financiers, y compris les participations	-31 803 914
17- (+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
18- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-1 767 990
19- Total flux net de trésorerie lie aux opérations d'investissement (b)	**-33 571 904**
20- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-8 000 000
21- (+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
22- Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	**-8 000 000**
23- Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	1 502 363
24- Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	**-214 860 254**

Trésorerie et équivalent de trésorerie

25- Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	**436 921 177**
26- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	319 731 286
27- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	117 189 891
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	**222 060 923**
29- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	252 914 669
30- Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	-30 853 745
31- Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	**-214 860 254**

الملحق 08: جدول تطورات حقوق الملكية للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2019

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2019

Rubriques	Notes	Capital Social	Primes d'émission	Écart de réévaluation	Écart de l'évaluation	Réserves de résultats
Solde au 31/12/2017	-	48 000 000	-	15 920 734	-424 007	162 698 426
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2017 corrigé	6	48 000 000	-	15 920 734	-424 007	162 698 426
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	34 258	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2017	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-15 000 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	4 542 249
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2018	-	-	-	-	-	40 981 379
Solde au 31/12/2018	6	48 000 000	-	15 920 734	-389 749	193 222 054
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2018 corrigé	6	48 000 000	-	15 920 734	-389 749	193 222 054
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	1 079 263	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2018	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-20 000 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	-632 466
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2019	-	-	-	-	-	21 974 446
Solde au 31/12/2019	6	48 000 000	-	15 920 734	689 514	194 564 034

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

1- د. محمد الكرخي، تقرير الأداء باستخدام النسب المالية، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2- الحاج طارق وفليح حسن ،الاقتصاد الاداري ، دار صفاء النشر والتوزيع ، عمان ،الأردن، 2009.

3- حواس صالح، المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF، دار عبد اللطيف للنشر.

4- خلدون الشديفات .ادارة وتحليل مالي – ط1- دار وائل – عمان الأردن .

5- رميدي عبد الوهاب وسماي علي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي المحاسبي الجديد، ط 1.

6- طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الكتب، الاسكندرية،مصر،2000

7- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدار البيضاء الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003

8- طارق عبد الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية، دراسة خاصة رقم: 5، ترجمة: عثمان با بكر ورضا سعد الله، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامية للتنمية، جدة، السعودية، 2003

9- طارق عبد العال حماد، أبو قحف عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية.

10- عبد الغفار حنفي، أو قحفى عبد السلام، الادارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003/ 2004،

11- عمار أكرم وعمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي لتنجو من التعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين.

12- مائيير كوهين،النظم المالية والتمويلية، المبادئ والتطبيقات، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، دار الفجر، مصر، 2007

13- محمد السعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2012

14- محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلا المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع

15- محمد مطر . الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني .ط1.دار وائل عمان الأردن 2003

16- مسعي سمير، تسعير القروض المصرفية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة 2007- 2008،

17- منير هندي، ادارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، ط3،المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر،1996.

18- ميند ابراهيم مندي، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، ط 4، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية

19- نعمة عباس الخفاجي ،احسان محمد باغي، استخدام بطاقة الأداء المتوزان في قياس أداء المصاريف التجارية .دار الأيام للنشر والتوزيع .عمان الأردن

20- عبد الكريم منصوري قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام نموذج المتعدد المعايير(ألتحليل التطوقي للبياناتDEA) الملتقى الوطني الأول حول الطرق المتعددة المعايير (الآهداف) لاتخاذ القرار في المؤسسة الجزائرية .مغنية تلمسان الجزائر -2010

ب- المراجع باللغة الأجنبية :

1- agbodan M.M et Amoussage FG. les facteur de performance de lentreprise .actualite scientifique.frabce.1995 .

2- Philippe Lorrino . Metodes et pratiques de la preformance .edition d'organisation. Paris. 1998.

3- Xiaoqing fu et SHlagh Heffernan،Economiesof scale and scope in china s banking sector،working paper ،cass bususiness school ،city university ،london ،january ،2006.

4- Ababacar Mbengue ،Paradigme SCP ،Théorie évolutionniste et management stratégique: données ancienne ،résultat nouveaux ،XIVème conférence Internationale de mangement stratégique ،pays de la loire ،Angers ،2005.

5- Caves ،Richard .E .Barton ،David .R. efficiency in U.S Manufacturing industries MIT press ،1990.

6- kaplen Ropert .Norton Dawid wsing the balanced as a strategic Management system Harward business review .1996.

7- Maria Ichim Assessing cost Efficiency and Economies of scale in the Ewroiean Ban king System .

8- Ogundari .k. OjO .S.O an examination of technical economic ،Allocative efficiency of small farmsc in Osun state of Nigeria Journal central european agriculture ،Vol 07،2006.

ثانيا : المعاجم

1- ابن منظور، لسان العرب، م 12، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، 1998.

ثالثا : الرسائل العلمية

1- ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد .مذكرة ماجيستر غير منشورة جامعة بسكرة .الجزائر .2009.

2- أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائدة والمخاطرة، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، (1997- 2000).

3- جعدي شريفي، أطروحة دكتوراه بعنوان: قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية ، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)، جامعة ورقلة، 2014.

4- شوقي بورقبة ، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، جامعة سطيف،2011.

5- فطيمة الزهرة نوي، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية للفترة 2004-2008. مذكرة ماجستيرغير منشورة. جامعة اليرموك، الأردن،2010.

6- فيصل السعايدي نضال فريد الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي .ط1. مكتبة المجمع العربي عمان الأردن 2004

رابعا : المجلات والدوريات

1- صلاح الدين محمد أحمد الأمام ، استخدام نظام التصنيف camels في تحقيق السلامة المالية للمصارف مجلة المنصورة العدد 13 العراق 2010.

2- عبد الحميد برحومة، الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والانتاج، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، المركز الجامعي الوادي. ع1 ،جانفي 2008.

3- مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، السنة 2019، الرقم التسلسلي 19

4- محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة.

5- عبد الباسط محمد مصطفى جلال ، قياس عنصر الادارة مكتب ضمن نظام camels مجلة المصرفي العدد 57 بنك السودان 2010.